الأمم المتحدة
S/2020/596



Distr.: General
30 June 2020
Arabic
Original: English/French

رســـالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

يشـــرفني أن أرفق طيه نســـخا من الإحاطات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، وكذلك البيانات التي أدلى بها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الدولية في ســانت فنســنت وجزر غرينادين، الســير لويس ســتراكر، ووزيرة خارجية إندونيسيا، السيدة ريتنو ليستاري ريانساري مارسودي، ووزير خارجية تونس، السيد نور الدين عري، ووزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الســيد جيمس كليفرلي، ونائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، الســيد ألفين بوتس، ونائب وزير خارجية فييت نام، الســيد دانغ مينه خوي، فضـــلا عن البيانات التي قدمها ممثلو الاتحاد الروســـي، إســـتونيا، ألمانيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، الصـــين، فرنســـا، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التداول بالفيديو بشأن ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“ الذي عقد يوم الأربعاء 24 حزيران/يونيه 2020. وأدلى وزير خارجية دولة فلسـطين، السـيد رياض المالكي، وممثل إسـرائيل ببيان لكل أيضا.

ووفقا للتفاهم الذي توصـل إليه أعضـاء المجلس بشـأن هذا التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق أيضا نسخ منها: الاتحاد الأوروبي، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، تركيا، الجمهورية العربية السورية، لبنان، المملكة العربية السعودية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ظل الظروف الاســـتثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ســـتصـــدر الإحاطات والبيانات بوصـــفها وثائق رســـمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**

رئيس مجلس الأمن




230720 300620 20-08620 (A)


المرفق 1

بيان الأمين العام.

أخاطب المجلس اليوم ويساورني شعور عميق بالقلق إزاء تطورات الحالة في إسرائيل وفلسطين.

فنحن في لحظة حرجة. وقد أثار تهديد إسـرائيل بضـم أجزاء من الضـفة الغربية المحتلة جزع الفلسطينيين والكثير من الإسرائيليين والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وإذا ما نُفذ هذا الضم، فمن شأنه أن يكون أخطر انتهاك للقانون الدولي، وسيلحق ضرراً بالغاً بإمكانية التوصل إلى حل الدولتين، علاوة على الحد من إمكانية استئناف المفاوضات.

وأحث إسرائيل على التخلي عن خطط الضمّ هذه.

وردّت القيادة الفلسطينية على ذلك بأنها تعتبر معفاة من جميع الاتفاقات الثنائية مع إسرائيل والولايات المتحدة. وتهدد زيادة الهشاشة الاقتصادية نتيجة لجائحة فيروس كورونا وانخفاض الدعم المقدم من المانحين، وكذلك القرار الفلسطيني الأخير بالامتناع عن قبول إيرادات التخليص الجمركي التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، باحتمال زيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

وكما قلت في شباط/فبراير عندما تكلمت أمام المجلس والرئيس عباس (انظر S/PV.8717) فإنني ملتزم التزاما تاما بمواصلة دعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع وإنهاء الاحتلال، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية. ويتمثل الهدف في تحقيق رؤية حل الدولتين – إسرائيل ودولة فلسطين الديمقراطية المستقلة وذات السيادة والمتصلة جغرافيا والقابلة للبقاء – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس.

وسأواصل الإعراب عن معارضتي لأي خطوات انفرادية من شأنها أن تقوض السلام وفرص حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال المفاوضات الهادفة. وتزيد مثل هذه الإجراءات أيضا عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الإقليمي وصون السلم والأمن الدوليين. وأحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على الالتزام بإجراء حوار هادف بدعم من المجتمع الدولي.

وأحث المؤيدين الإقليميين والدوليين لحل الدولتين على المساعدة في إعادة الطرفين إلى مسار يؤدي إلى تسوية سلمية تفاوضية. وأدعو الزملاء الأعضاء في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى الاضطلاع بدور الوساطة الذي كُلّفت به وإيجاد إطار مقبول للطرفين لكي يستأنفا التعاون معنا ومع الدول الرئيسية الأخرى، دون شروط مسبقة. ويجب على القادة أن يتصرفوا بحكمة وسرعة مع إبداء الإرادة اللازمة لتحقيق هدف السلام العادل والدائم.

المرفق 2

بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، نيكولاي ملادينوف

أكرس إحاطتي المنتظمة عن الحالة في الشرق الأوسط للتقرير الرابع عشر عن تنفيذ القرار 2334 (2016) (S/2020/555). ويشمل التقرير الخطي الذي تلقاه أعضاء المجلس بالفعل الفترة من 21 آذار/مارس إلى 4 حزيران/يونيه 2020.

وقبل أن أنتقل إلى التطورات التي حدثت منذ هذا التقرير الخطي، أود أن أكرر الإعراب عن شعور الأمين العام بالقلق العميق بسبب التهديد المستمر بضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية المحتلة – وهي عملية ذكر مسؤولون أنها قد تبدأ في غضون أيام أو أسابيع.

أدت المداولات بشأن تلك الخطوة إلى وضع هذا النزاع الذي طال أمده في منعطف حرج. فمن شأن الضم أن يغير على نحو لا رجعة فيه طبيعة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. ويهدد بتقويض ما يزيد على ربع قرن من الجهود الدولية المبذولة لتأييد دولة فلسطينية قابلة للبقاء في المستقبل وتعيش في سلام وأمن واعتراف متبادل مع دولة إسرائيل.

وقال الأمين العام للتو بشكل لا لبس فيه أن أي خطوة لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة ستكون لها آثار خطيرة على القانون الدولي وحل الدولتين، فضلا عن إمكانية التوصل إلى سلام مستدام عن طريق التفاوض.

واتسع أيضا نطاق المعارضة الدولية والإقليمية لهذه الخطوة. ولا يزال القادة الأوروبيون يعربون عن معارضتهم للضم ويؤكدون أيضا أن ذلك سيرقى إلى انتهاك للقانون الدولي. وصدرت في الأسابيع الماضية بيانات قوية برفض هذه الخطوة من قبل ملك الأردن وجامعة الدول العربية وقادة العالم العربي، بما فيها رسالة قوية مباشرة إلى الشعب الإسرائيلي من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالإضافة إلى البيانات الرسمية، رأينا معارضة لهذه الخطوة من المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني ومراكز البحث والأكاديميين، وغيرها الكثير. وأشارت استطلاعات رأي متعددة إلى انقسامات عميقة بين الإسرائيليين بسبب هذا الأمر الذي لا يرون أنه أولوية في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة وتشتد فيه الأزمة الاقتصادية في بلدهم. واحتج الآلاف من الإسرائيليين على هذا الإجراء في التجمعات التي حدثت في ميدان رابين بتل أبيب ومواقع أخرى في جميع أنحاء البلد.

وإذ أدرك القادة الإسرائيليون والفلسطينيون أن للشعبين الحق في العيش في موطن أجدادهما، فقد اتفقوا قبل 27 عاما على السير في طريق نبيل ولكنه صعب لحل الصراع من خلال المفاوضات، دون اتخاذ إجراء انفرادي، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لسلام عادل. نحن اليوم أبعد من أي وقت مضى عن ذلك الهدف.

ومع تقويض احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، يظهر شبح الغضب والتطرف والعنف. وإلى جانب الآثار القانونية والأمنية والاقتصادية، فإن التهديد بضم أجزاء من الضفة الغربية من جانب واحد سيبعث برسالة واحدة، رسالة واحدة فقط مفادها – أن المفاوضات الثنائية لا يمكن أن تحقق السلام.

لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك.

لا يمكن أن يتحقق خير من انهيار الحوار والاتصالات. يجب إعطاء الدبلوماسية فرصة. على كل من يؤمن منا بالحق المشروع للفلسطينيين والإسرائيليين في تقرير المصير والأمن ومستقبل أكثر إشراقا رفض هذه الخطوة وتوطيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على حل دائم يقوم على أساس دولتين.

ولهذا السبب أطلب من جميع الحاضرين اليوم أن ينضموا إلى الأمين العام في دعوته إلى الانخراط مجددا على الفور، دون شروط مسبقة، فيما بين المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط – الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – والقيادة الفلسطينية وإسرائيل وبلدان المنطقة من أجل إيجاد مخرج من الأزمة الراهنة.

أعتقد أنه لا يمكننا استعادة الحوار الإسرائيلي الفلسطيني المجدي وتحسين الاستقرار والظروف للناس على الأرض إلا بالعمل معا. فقد ظلت هذه المناقشات خاملة لفترة طويلة جدا، مما جعل كلا الجانبين يبتعدان عن بعضهما أكثر وأكثر على طول مسارات متباينة. والإجراءات الانفرادية جعلت الهدف يبدو أبعد من أي وقت مضى. واستنادا إلى المبادئ والتطلعات المشتركة، يمكننا أن نحدد خطوات واقعية لتجنب المزيد من الاستقطاب والنهوض بهدف قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ومندمجتين في المنطقة.

ومن أجل السلام، أحث القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على اغتنام هذه الفرصة والعودة إلى مسار العمل.

وردا على التهديد بالضم، أعلنت القيادة الفلسطينية أنها في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات المبرمة مع إسرائيل والولايات المتحدة. وأوقفت بعد ذلك جميع الاتصالات الثنائية. كان لذلك القرار، وسوف يكون له أثر كبير بشكل متزايد على جميع جوانب الحياة الفلسطينية.

ومما يثير القلق بوجه خاص قرار التوقف عن قبول إيرادات التخليص الجمركي التي تتولى إسرائيل تحصيلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. مما يزيد من عدم اليقين الاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة مرض فيروس كورونا، إذ فقدت السلطة الفلسطينية الآن 80 في المائة من إيراداتها الشهرية. لا يمكن للمانحين سد هذه الفجوة.

والفلسطينيون في غزة، الذين يعيشون في ظل الإغلاق وتحت سيطرة حماس منذ أكثر من عقد، عرضة للخطر بشكل خاص. إن إنهاء التنسيق المدني لن يتيح لهم تلقي العلاج المنقذ للحياة. وقد فقد رضيع عمره 8 أشهر حياته بسبب هذا الوضع. بالتأكيد يجب أن يكون هناك خط أحمر عندما يتعلق الأمر بحياة الأطفال!

ويُطلب من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بصورة متزايدة أن تضطلع بمسؤوليات التنسيق. وفي حين أننا مستعدون لتقديم الدعم على أساس طارئ، لا يمكن للأمم المتحدة أن تحل محل السلطة الفلسطينية. من الضروري جدا ألا يتأخر أو يتوقف تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات.

وفي الأسابيع المقبلة، قد يتم التوصل إلى قرارات من شأنها أن تلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بالمجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية وأمن الشعبين ورفاههما الاقتصادي. غير أن هذه الرؤية القاتمة ليست أمرا واقعا بعد. الفرصة توشك أن تضيع، لكن لا يزال هناك وقت لتجنب الفوضى. سيتطلب ذلك بذل جهود

متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة والإرادة لتحمل المخاطر السياسية لتحقيق السلام. وكخطوة أولى، أضم صوتي إلى صوت الأمين العام في دعوة إسرائيل إلى التخلي عن خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى تطورات هامة منذ تعميم التقرير المكتوب. من حيث الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات، في 9 يونيو/حزيران، ألغت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قانونا مثيرا للجدل صدر عام 2017 سمح بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة على نطاق واسع وإضفاء الشرعية بأثر رجعي، بموجب القانون الإسرائيلي، على آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية. وقضت المحكمة بعدم دستورية القانون لأنه ينتهك حقوق الفلسطينيين في الملكية والمساواة.

وفي غضون ذلك، قُتل فلسطيني واحد وجُرح 44 شخصا، من بينهم ستة أطفال، خلال مظاهرات واشتباكات وغيرها من الحوادث في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم خمسة بالذخيرة الحية. وأصيب ثلاثة إسرائيليين بجروح عندما ألقيت الحجارة على حافلة كانت تسير في الضفة الغربية. وقد تم هدم ما مجموعه 45 مبنى في المنطقة جيم والقدس الشرقية بدعوى عدم وجود تصاريح، مما شرد نحو 28 شخصا وأضر بـ 250 آخرين. وفي 23 حزيران/يونيه، قُتل فلسطيني من أبو ديس يبلغ من العمر 28 عاماً برصاص قوات الأمن الإسرائيلية فيما يبدو أنه هجوم بسيارة عند نقطة تفتيش، كما أصيب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح. وتركزت حوادث العنف المتصلة بالمستوطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أساسا في المنطقة H2 في الخليل ومحافظة نابلس.

في غزة، وعلى الرغم من الهدوء النسبي، استمر إطلاق البالونات والأجهزة الحارقة، حيث تم إطلاق نحو 20 عبوة حارقة فوق السياج إلى داخل إسرائيل. وفي 15 حزيران/يونيه، أُطلق صاروخ من غزة باتجاه إسرائيل، وسقط في حقل مفتوح ولم يتسبب في أضرار. وردا على ذلك، استهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية عدة أهداف لحماس في القطاع.

وفي الوقت نفسه، استمر معبر كرم أبو سالم للبضائع القادمة إلى غزة في العمل بشكل طبيعي. غير أن لجنة الشؤون المدنية الفلسطينية في غزة توقفت عن تلقي وتجهيز طلبات الحصول على تصاريح لسكان غزة، وأنهت جميع الاتصالات مع السلطات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، لم يتمكن مئات المرضى، بمن فيهم العديد من الأطفال الذين يحتاجون إلى علاج طبي منقذ للحياة، من الخروج من القطاع.

ولا تزال الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تشكل مصدر قلق بالغا لنا جميعا. وأشكر الأردن والسويد على جهودهما لحشد الدعم للوكالة، بما في ذلك مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد بالأمس، والذي شاركا في رئاسته، بمشاركة الأمين العام. وأرحب بالتعهدات التي تم الإعلان عنها، على الرغم من أنها لا تلبي الاحتياجات، ولا تزال فجوة التمويل لدى الأونروا خطيرة للغاية. وأشجع الدول الأعضاء على دعم الوكالة لضمان استمرار عملياتها طوال عام 2020.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء مرة أخرى على المخاطر الهائلة التي نواجهها خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، ونحن نواجه الاحتمال الحقيقي جدا للضم وعواقبه. وإذا ما تم تنفيذه، فإن هذه الخطوات يمكن أن تغير بشكل كبير الديناميات المحلية وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وربما خارجها. لقد سبق وأن شهد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني فترات من العنف الشديد،

ولكن خطر التصـعيد لم يقترن أبدا في أي وقت مضـى بأفق سـياسـي بهذا التّنائي، وبحالة اقتصـادية بهذه الهشاشة، ومنطقة تعاني من تقلبات بهذه الشدة.

ومن الأهمية بمكان أن يتخذ جميع أصـحاب المصـلحة إجراءات تمكن الطرفين من التراجع عن حافة الهاوية. ويجب أن يكون الهدف هو إعادة الدخول على وجه السرعة في حوار يوقف الخطوات الأحادية الجانب، ويرسـم طريقا إيجابيا للمضـي قدما، ويتجنب الانزلاق إلى الفوضـى. ويجب على الجميع أن يقوموا بدورهم في الأسـابيع القادمة للحفاظ على إمكانية إنهاء الاحتلال وتعزيزها، وتحقيق حل تفاوضـي يقوم على وجود دولتين، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية.

المرفق 3

بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط

إن من واجب المجلس ومسؤوليته أن يتصدى لأي حالة تهدد السلم والأمن الدوليين. وتؤمن جامعة الدول العربية إيمانا راسخا بأن احتمال قيام الحكومة الإسرائيلية بتحرك لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة سيشكل، في حال تنفيذه، تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي، مع تداعيات أوسع نطاقا على الأمن الدولي.

فمنذ عام 1993، اختار الفلسطينيون بحكمة طريق السلام والتعايش. وقد وُقّعت اتفاقات مؤقتة مع إسرائيل على أمل أن يمهد ذلك الطريق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 عاصمتها القدس الشرقية. لكن السلام الحقيقي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ظل على مدى ثلاثة عقود أمرا بعيد المنال. واتسعت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وأصبح منطق الاحتلال والهيمنة الدائمين راسخا. وتعثرت المفاوضات وعُلّقت عدة مرات ولم تؤد إلى أي نتيجة. وصار اليأس يهيمن على المزاج الفلسطيني.

وعلى الرغم من هذه النكسات، لا يزال حل الدولتين هو النموذج الوحيد الذي قبله الطرفان وأقره المجتمع الدولي. وقد أُطلقت مبادرة السلام العربية الطموحة في عام 2002، باعتماد نفس المعايير وسيلةً لتحقيق السلام والتطبيع الإقليميين مع إسرائيل.

وإذا نفذت خطط الضم الإسرائيلية، فلن تضر بفرص السلام اليوم فحسب بل ستدمر أي آفاق للسلام في المستقبل. وسيفقد الفلسطينيون الثقة تماما في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وأخشى أن يفقد العرب، هم أيضا، اهتمامهم بالسلام الإقليمي. وهناك واقع مظلم جديد سينشأ إزاء هذا النزاع وفي المنطقة بأسرها.

ويعتقد الإسرائيليون خطأ أن الوضع الراهن مستدام. وهو ليس كذلك. وإذا أُزيح حل الدولتين من طاولة المفاوضات، فسيأخذ مكانه واقع قائم على وجود دولة واحدة. وهذا سوف يخلق واقعا وديناميات مختلفة تماما.

ليست فعالية المجلس وحدها على المحك هنا. وآمل أن يقر المجلس بإلحاح المسألة وبخطورة السياسات الإسرائيلية. إن من واجب المجلس أن يمارس نفوذه على إسرائيل حتى يمتنع هذا البلد عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد من شأنها أن تزيد من تأجيج التوترات وتعرض الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط للخطر. وينبغي أن نتحد في إدانتنا ورفضنا لهذا الاستفزاز، الذي لا داعي له، ويجب إجبار إسرائيل على الاعتراف بأن خططها الشائنة والأنانية ستظل مرفوضة ولن تحظى بأي قبول دولي.

المرفق 4

بيان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الدولية والتكامل الإقليمي لسانت فنسنت وجزر غرينادين، السير لويس ستراكر

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم بشأن تطور الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. إن حلم السلام الذي طالما راودنا في الشرق الأوسط هو حلم يجب أن نواصل الكدح من أجله، على أمل أن تتمكن الأجيال المقبلة من الفلسطينيين والإسرائيليين من العمل واللعب والدراسة والصلاة جنبا إلى جنب في جو هادئ ومتسامح.

إن الأمن في جوهره مشروع جماعي. وهو يدل على علاقة دائمة تقوم على القيم الأساسية للثقة والاحترام، حيث تفضّل الأطراف المعنية التعايش السلمي على الخوف والإكراه. وفي هذا الصدد، تقف سانت فنسنت وجزر غرينادين بحزم في إدانتها للأنشطة الاستيطانية الجارية في جميع أنحاء الضفة الغربية، التي تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي تعرض عملية السلام لخطر بالغ. ولا يزال حل الدولتين المتفق عليه دوليا على أساس حدود ما قبل عام 1967 هو الطريق الأكثر مصداقية في سعينا المضني لتحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. ونهيب بدولة إسرائيل أن تلتزم بأحكام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016)، التي تجسد موقف المجتمع الدولي بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولا يمكن ضمان الأمن لإسرائيل إلا من خلال الحوار والحلول التوفيقية واحترام مبادئ القانون الدولي، مع احترام مطالب الفلسطينيين بالكرامة والمساواة وحقوق الإنسان. لقد علّمنا التاريخ أن السلام الدائم لا يتحقق إلا من خلال المحاولات المخلصة للمصالحة، ولا يمكن تحقيق المصالحة إلا عندما تمهد العدالة والإنصاف الطريق للرضا والوئام المتبادلين. وتوشك الفرصة الضئيلة التي سنحت لتحقيق السلام المستدام أن تضيع مع اقتراب الضم الأحادي الجانب للضفة الغربية. فمن شأن الضم أن يغير المشهد الأمني بشكل دائم وأن يزعزع استقرار المنطقة. وتحث سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع الأطراف على أن تُغلب حسن التقدير والنهج العملي. وندعو دولة إسرائيل إلى أن توقف فورا جميع خطط الضم وأن تعود إلى طاولة المفاوضات للتفاوض مع جيرانها الفلسطينيين بحسن نية. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي على تيسير هذا الحوار الذي تمس الحاجة إليه، باعتباره الخطوة الأولى الحاسمة نحو التوصل إلى حل منصف. ونشجع أيضا على تجديد الدعم المالي الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي توفر المساعدة الإنسانية الحيوية والحماية الاجتماعية لملايين اللاجئين الفلسطينيين. ومن هذا المنطلق، نرحب بمؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد مؤخرا لحشد الدعم السياسي والمالي للأونروا.

إننا اليوم نقف عند مفترق طرق خطير. فالمبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة آخذة في التآكل تدريجيا. ولا يسعنا أن نتحمل التنصل المستمر من المبادئ الأساسية لنظامنا المتعدد الأطراف فيما يتعلق بمسائل معقدة تترتب عليها عواقب مثل عملية السلام الهشة في الشرق الأوسط. ويجب الحفاظ على الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول بينما نوجه أنظارنا الجماعية إلى التحديات الملحة المتمثلة في مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ التي لا تفتأ تتعاظم. ويجب علينا أن نظل صريحين ومستقيمين في إعلاناتنا خلال هذه السنة الخامسة والسبعين من عمر منظمتنا. إن استمرار الصمت في مواجهة الظلم الفادح، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه، هو في حد ذاته لوحة فارغة ترتسم عليها معاناة إنسانية هائلة. وفي هذه المرحلة الحرجة، لا يمكن للمصلحة أن تفرّقنا أو للغايات أن تفصل بيننا؛ إذ يجب أن نقف معا بحزم وأن نطالب بالسلام والعدالة للجميع.

المرفق 5

بيان وزيرة خارجية إندونيسيا، ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي

على الرغم من أن المجلس يجتمع بانتظام لمناقشة الحالة في فلسطين، فمن الواضح أن جلستنا اليوم أبعد ما تكون عن كونها عادية. وحضور بعض الوزراء ونواب الوزراء في الجلسة دليل على أن الحالة مثيرة للقلق الشديد.

ويحذرنا الأمين العام في تقريره الجديد (S/2020/555) من الوضع الحرج الذي يسود بسبب السلطة القائمة بالاحتلال والتهديد بضم فلسطين. لقد عانى الشعب الفلسطيني من الظلم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتدهور الحالة الإنسانية لفترة أطول بكثير مما ينبغي. ومع التهديد بالضم الذي يلوح في الأفق، بات مستقبل فلسطين على المحك.

والأمر متروك لنا الآن كي نقرر ما إذا كنا نريد أن نتمسك بالقانون الدولي أو أن نغض الطرف ونقف على الجانب الآخر ونسمح باستمرار الأعمال التي تتعارض مع القانون الدولي والمبادئ الدولية.

ويجب علينا، وينبغي لنا، أن نرفض خطة الضم استنادا إلى النقاط التالية:

أولا، إن الضم الرسمي سيشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. والضم بحكم الأمر الواقع، أو الضم الزاحف، هو انتهاك للقانون الدولي. وإذا سمحنا بأن يظهر الضم بحكم الأمر الواقع كأنه ضم رسمي، فإننا نرسي سابقة خطيرة مفادها أن احتلال أراضي الآخرين بطريقة ما عن طريق الضم يمكن أن يكون قانونيا بموجب القانون الدولي. إنه إفلات من العقاب في حد ذاته، وصمتنا يدل على الموافقة. فلنُظهر جميعا اعتراضنا الشديد في جميع المحافل، قولا وفعلا، لتأكيد أن الضم غير قانوني.

ثانيا، إن الضم الرسمي يشكل تحديا صريحا لمجلس الأمن. وهو اختبار لمصداقية المجلس وشرعيته. وكان إعلان الضم الرسمي في أيار/مايو مبررا لمجلس الأمن للتصرف بسرعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وسؤالي الآن هو: لماذا ينتظر المجلس حدوث الضم كي يؤدي وظائفه؟ وباختصار، أيا كان من يشكلون تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فإنهم ينبغي أن يُحاسبوا أمام المجلس. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة.

ثالثا، وهو الأهم، إن الضم الرسمي سيدمر جميع آفاق السلام. كما أنه سيخلق عدم الاستقرار في المنطقة وخارجها. وهناك حاجة ملحة إلى عملية سلام ذات مصداقية، تسمح لجميع الأطراف المعنية بالعمل على قدم المساواة. ومن ثم، فقد حان الوقت لبدء عملية سلام متعددة الأطراف ذات مصداقية، استنادا إلى المعايير المتفق عليها دوليا. وترى إندونيسيا أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا على أساس حل الدولتين.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية في فلسطين. فقد زادت الجائحة من المشاق التي يكابدها الشعب الفلسطيني. ومن المهم للغاية أن نعزز دعمنا للوكالات الإنسانية الدولية، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد أعلنتُ أمس عن زيادة المساهمة التي تقدمها إندونيسيا لفلسطين، وكذلك للأونروا، خلال مؤتمر إعلان التبرعات. كما أن دعمنا لفلسطين سيُوجَّه من خلال السلطة الفلسطينية والوكالات الإنسانية.

في الختام، إن الظلم لا يسود بسبب غياب العدل، بل لأننا نسمح له بذلك. وقد حان الوقت لوضع حد لذلك.

المرفق 6

بيان وزير خارجية تونس، نور الدين الري

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته الاستهلالية وعلى عرض تقريره الرابع عشر عن تنفيذ القرار 2334 (2016). وأغتنم هذه الفرصة لأكرر إشادة تونس بجهوده الدؤوبة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام.

كما أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على استجابتها لطلب عقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنظرائي، وزراء الخارجية، وبنواب الوزراء وبجميع ممثلي البلدان الشقيقة والصديقة. كما نتوجه بالشكر إلى السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على إحاطته المستفيضة وإلى السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة، كما نشكرهما على جهودهما في سبيل تعزيز السلام.

تُعقد هذه الجلسة الهامة في إطار استعدادات الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها بكل ما لهذا الحدث من دلالات عميقة وأهمية، وهو يمثل فرصة متجددة لتأكيد تمسكنا بميثاق منظمتنا وللتأكيد على الأهمية الحاسمة والمتجددة للقانون الدولي والمواثيق الدولية في تنظيم العلاقات الدولية وصون السلام والأمن الدوليين.

ومن المفارقات أن اجتماعنا يأتي، في المقابل، قبل أيام قليلة من سلسلة أخرى في سياق ازدراء إسرائيل للشرعية الدولية بعد أن أعلن رئيس وزراء ذلك البلد البدء في تنفيذ خطة لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية في انتهاك سافر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفي تحد صارخ للمجتمع الدولي الذي أعرب، على مستويات مختلفة، عن رفضه الواضح لهذه السياسات العدوانية.

وعلى مدى أكثر من سبعة عقود، لم تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، ولا تزال مستمرة فيها. ويأتي في صدارة هذه الممارسات، التي لم تتوقف قط، مصادرة الأراضي وهدم المنازل والتوسع الاستيطاني وانتهاك حقوق الإنسان وتدنيس الأماكن المقدسة، إلى جانب القيود المفروضة على التنقل وتشديد الحصار الجائر على غزة والخنق الاقتصادي وجميع أشكال العقاب الجماعي الأخرى.

وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من الجهود الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعددة والاتفاقات المبرمة، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تتجاهل هذه المرجعيات وتنتهكها فحسب، بل اتخذت سلسلة من القرارات والتدابير الأحادية الجانب في إطار سياسة الأمر الواقع لتغيير الوضع القانوني والتاريخي للأراضي العربية وتنفيذ الخطط التوسعية الإسرائيلية.

وتشمل هذه القرارات ضم القدس الشرقية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها وتغيير تكوينها الديمغرافي وتهويد المدينة وقرار فرض السيادة على الجولان السوري المحتل وما يسمى بقانون الدولة القومية اليهودية والمشاريع التي لا تنتهي لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، ومؤخرا، خطة ضم أجزاء من الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن وشمال البحر الميت.

ويمثل الضـــم الإســـرائيلي المزمع انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصــلة، واعتداء آخر على الحقوق المشـروعة للشـعب الفلسـطيني. وهو تهديد خطير لأي جهود تُبذل للنهوض بالسلام المنشود إقليميا ودوليا، وستكون له عواقب خطيرة للغاية على مجمل الحالة في المنطقة.

وفي هذا الصـــــدد، تجدد تونس دعوتها المجتمع الدولي إلى تحمل مســــؤولياته في هذه المرحلة الحاسـمة بمعارضـــة هذه الخطة ومنع تنفيذها باعتبار ذلك أولوية عاجلة من أجل التمســك بالقانون الدولي والحفاظ على آفاق السلام ومنع تصعيد الوضع وتحوله إلى دوامة جديدة من العنف والفوضى.

كما تؤكد تونس ضرورة إرسال رسالة قوية وواضحة إلى إسرائيل مفادها أن المجتمع الدولي يرفض خطة الضـــم ويقف ضـــد اســـتمرار انتهاك القانون الدولي، الذي يعرض أمن وســـلام واســـتقرار المنطقة والعالم للخطر.

وتؤكد تونس، انطلاقا من مبادئ سـياسـتها الخارجية، دعمها الثابت والمبدئي للشـعب الفلسـطيني الشـقيق في نضــاله من أجل اسـتعادة حقوقه المشـروعة وإقامة دولته المسـتقلة ذات السـيادة داخل حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصـمتها القدس الشرقية، وتسوية جميع قضـايا الوضـع النهائي من خلال إيجاد حل عادل ودائم وشـامل، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ورؤية الدولتين ومبادرة السـلام العربية. وتؤكد تونس أيضـا أن الحقوق الفلسطينية غير مقيدة زمنيا وأن التدابير الإسرائيلية باطلة ولاغية وبلا أثر قانوني دولي.

إن رفضـــنا المطلق لخطة الضـــم ودعوتنا إلى تضـــافر الجهود الدولية لمعارضـــتها ومنع تنفيذها النهائي تواكبهما بنفس القدر مطالبتنا بإنهاء الاحتلال الإســـرائيلي الذي يشـــكل الســـبب الجذري للمأســـاة الفلســـطينية المســـتمرة منذ أكثر من 70 عاماً وأبرز تجســـيد لها، بما تنطوي عليه من اعتداءات وانتهاكات لا يزال الشعب الفلسطيني الشقيق يتعرض لها بشكل مستمر ومنهجي.

ونجدد دعوتنا إلى مجلس الأمن، في هذا الصدد، لإجبار إسرائيل على إنهاء الاحتلال والانسحاب من جميع الأراضــــي الفلســـطينية والعربية إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وفقا لجدول زمني محدد. كما نشدد على أهمية تكثيف الجهود لإحياء عملية السلام وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا.

وتشـدد تونس في الوقت نفســه على أهمية توفير حماية دولية للشـعب الفلسـطيني ورفع الحصــار الجائر المفروض على غزة وإنهاء جميع أشـــكال التمييز والعقاب الجماعي الأخرى. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصـلة دعم جهود السـلطة الفلسـطينية لمواجهة التحديات الاقتصـادية والاجتماعية والإنسـانية المتزايدة نتيجة لاستمرار الاحتلال وخطر جائحة فيروس كورونا المستجد.

في الختام، تعيد تونس التأكيد على أنه لا يمكن استعادة الاستقرار والأمن في المنطقة وأنه لا يمكن ضمان السلام والهدوء لسكانها، ما لم يتم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي.

وأُجدد شـــكري للأمين العام أنطونيو غوتيريش وللرئاســـة الفرنســـية لمجلس الأمن ولجميع الدول الشقيقة والصديقة التي أعربت عن دعمها للتمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقيم السلام العالمية.

المرفق 7

بيان وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جيمس كليفرلي

أشكر المنسق الخاص ملادينوف والأمين العام لجامعة الدول العربية على إحاطتيهما.

إنني أخاطب المجلس اليوم في منعطف حرج. وأشعر، كما يشعر الكثيرون، بالقلق والإحباط بسبب عدم إحراز تقدم نحو حل الدولتين.

لقد أكدت الجمعية العامة في عام 1947، لدى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وجهة نظر المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى تقسيمها إلى دولتين. وفي عام 1993، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وقبلت بخطوط عام 1967 كأساس للحدود المستقبلية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وكانت لحظة تفاؤل كبير. فقد مثلت موافقة فلسطينية على الحل الذي قبلته إسرائيل نفسها في عام 1947، وأكدت الحل الوحيد الذي يمكن أن يراه العالم.

وعلى الرغم من لحظات التفاؤل، كافح الطرفان من أجل إيجاد الأرضية المشتركة اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة. وقد كان صحيحا دائما أن أي تسوية سلمية تحتاج إلى دعم الشعبين – لأن التسوية والسلام يجب أن يُتفق عليهما لا أن يُفرضا. غير أن الأمر يحتاج كذلك إلى واقعية ومرونة من كلا الجانبين.

وأوجز الأمين العام في تقريره (S/2020/555) عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، والمنسق الخاص، في إحاطته التي قدمها إلى المجلس اليوم، العناصر العديدة التي تعيق عملية السلام. فقد سمعنا عن توسيع المستوطنات وزيادة أعمال الهدم والمصادرة وتفاقم عنف المستوطنين. وظلت المملكة المتحدة تحث إسرائيل منذ وقت طويل على وضع حد لهذه الأنشطة التي تؤدي إلى نتائج عكسية.

وفي الوقت نفسه، يطلق مسلحون فلسطينيون صواريخ وعبوات حارقة من غزة، مهددين أمن إسرائيل. ويعاني الإسرائيليون من آفة الإرهاب والتحريض المعادي للسامية. واسمحوا لي أن أتكلم بوضوح. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالأمن الإسرائيلي. وندين بشدة جميع أشكال التحريض ومعاداة السامية.

والأمر الذي يدعو إلى أشد الانتقاد هو أن خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية تشكل تهديدا كبيرا وربما وجوديا لعملية السلام. وموقف المملكة المتحدة واضح، داخل هذا المجلس وخارجه، في أن الإجراءات الانفرادية غير مقبولة. فالضم قد يوحي بأن إسرائيل ترفض ذات الحل الذي وافقت عليه إسرائيل والمجتمع الدولي في عام 1947.

وكما قال رئيس وزراء بلدي في 16 حزيران/يونيه، فإن المملكة المتحدة تعارض بشدة الضم، الذي من شأنه أن ينتهك القانون الدولي. ولن تعترف المملكة المتحدة بأية محاولة من جانب واحد لتغيير الحدود. فخطوة كهذه ستتعارض مع النظام الدولي القائم على القواعد ومع ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن للضم أن يمر من دون رد، ونناشد إسرائيل أن تعيد النظر فيه.

فمن المحتمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، مما يهدد أمن إسرائيل نفسها. ويمكن أن تكون لها تأثير حقيقي على علاقات إسرائيل مع المنطقة، وكذلك مع المجتمع الدولي. وعلينا ألا

ننسى العواقب بالنسبة لأكثر المتضررين بشكل مباشر: الشعب الفلسطيني. ولا يمكننا التنبؤ بالآثار المترتبة على ذلك على أنها فقدان للأمل. ولكن يمكننا أن نقول بدرجة من اليقين إن المتطرفين سيكونون أكبر المستفيدين.

ويتعين علينا أن نجد طريقة أخرى. ولن يتم التوصل إلى اتفاق دائم إلا من خلال تحرك حقيقي تجاه سلام متجدد عن طريق المفاوضات – مفاوضات تنشئ دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود عام 1967 مع عمليات مبادلة متفق عليها للأراضي، بحيث تكون القدس عاصمة مشتركة لكلتا الدولتين ومع التوصل إلى تسوية واقعية عادلة ومنصفة ومتفق عليها لمسألة اللاجئين.

إنني أخاطب المجلس اليوم للإعراب عن استعداد المملكة المتحدة للوقوف إلى جانب القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية في اختيار طريق الحوار. ونحن لا نقلل من شأن التحديات، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أن تحقيق السلام ممكن إذا توفرت القيادة الجريئة. وتقف المملكة المتحدة على أتم الاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم وسلمي.

وندرك أن الولايات المتحدة تحتفظ بدور رئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولذلك، فإننا نحث الولايات المتحدة وإسرائيل والقيادة الفلسطينية على إيجاد وسيلة لاستئناف المناقشات، بدعم من المجتمع الدولي.

وكما قلت، ستكون هناك حاجة إلى المرونة والواقعية، بل وإلى تقديم تنازلات من جميع الأطراف. ونعي أن هذا الطريق ليس سهلا، ولكن يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق نتيجة من خلال المفاوضات. فالسلام المفروض ليس سلاما على الإطلاق. وهو لن يؤدي إلا إلى زرع بذور عدم الثقة وعدم الاستقرار في المستقبل. ويستحق الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء ما هو أفضل من ذلك.

وما زالت المملكة المتحدة تؤمن إيمانا عميقا، على الرغم من النكسات، بأن الحل الحقيقي القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحقيق السلام والاستقرار للإسرائيليين والفلسطينيين. وهو السبيل الوحيد للحفاظ على هوية إسرائيل اليهودية والديمقراطية ولإعمال حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حق تقرير المصير. وهو السبيل الوحيد لوضع حد دائم لهذا النزاع.

المرفق 8

بيان نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، ألفين بوتس

أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم. وينبغي ألا يُنظر إلى مداولاتنا بأي حال من الأحوال من زاوية سير الأمور كالمعتاد. وفي هذا الصدد، أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على سرده الثاقب ولكن المثير للقلق بشأن الحالة في الشرق الأوسط – وعلى وجه التحديد قضية فلسطين.

لقد تكلمنا قبل 72 عاما عن كارثة – وهي فترة من التاريخ الفلسطيني تُعرف "بالنكبة" – أُجبر خلالها أكثر من 000 700 فلسطيني على ترك وطنهم والتماس اللجوء في البلدان المجاورة وفي الخارج عندما برزت دولة يهودية إلى حيز الوجود على التراب الفلسطيني.

واليوم، بعد 72 عاما، يبدو أن الفلسطينيين يواجهون كارثة وشيكة أخرى، إذ أن إسرائيل بصدد سن تشريع لضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن اعتبارا من 1 تموز/يوليه. إن هذه التهديدات والإعلانات عن الضم تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ وتتجاهل القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 446 (1979) و 2334 (2016)، ومعايير السلام المتفق عليها، وتزيد من تقويض أي آفاق للسلام بين الطرفين.

لقد ظل العالم طوال أكثر من نصف قرن يقف موقف المتفرج على الأرض الفلسطينية وهي تضيع – بستان زيتون تلو الآخر وقرية تلو الأخرى وبلدة ببلدة. وشهدنا المعاناة اليومية للفلسطينيين وهم يتعرضون لاستمرار بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على أراضيهم المشروعة. وشهدنا مقاساة الفلسطينيين للتمييز المنهجي، على عكس المستوطنين الذين تقدم لهم الخدمات وينعمون بالحريات المدنية مثل حرية التنقل وإصدار تصاريح البناء، وهو حق يحرم منه الفلسطينيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، شهدنا مصادرة الأراضي والممتلكات وانتزاع مصادر الرزق الفلسطينية وتدميرها، على الرغم من طابعها القانوني، على النحو الذي يحدده القانون الدولي والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وشهدنا أعمال العنف وأعمال الشغب وحملات العصيان المدني تجتاح الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ شارك الفلسطينيون في نضالهم من أجل حقوقهم غير القابلة للتصرف في الحرية وتقرير المصير. وشهدنا تعرض الرجال والنساء والمسنين والأطفال للإيذاء والاعتداء والاحتجاز.

وشهدنا استمرار تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة واستمرار الفلسطينيين في العيش في ظروف متردية غير مقبولة، إذ قُيد تنقلهم وإمكانية حصولهم على المياه والكهرباء وحُرموا من حقوق الإنسان الأساسية التي نعتبرها أنا وأنت أمرا مسلما به على أساس يومي. وشهدنا أيضاً قيام السلطة القائمة بالاحتلال بتقييد فرص الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، في الوقت الذي يواجه فيه العالم وباء عالميا مع انتشار مرض فيروس كورونا، يضطر الفلسطينيون للتعامل مع نظام هش للرعاية الصحية يعاني أعباء شديدة. وللأسف، شهدنا أيضا انخفاض المساهمات المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ،التي ظلت تقدم منذ عقود خدمات اجتماعية وإنسانية أساسية للفلسطينيين.

ويقال إن التاريخ طريقة لتكرار نفسه، لكن يبدو أننا لا نتعلم من هذه الأحداث التاريخية المضطربة والظالمة على نحو مؤلم التي لا تزال تشكل حاضرنا. ولم يسلم بلدي في ماضيه من هذه المظالم، حيث تعطى لشعب قيمة أعلى من قيمة شعب آخر. ومن المؤسف أن هذا هو ما يقع في صلب احتلال فلسطين ويهدد السلام والاستقرار والأمن، وهي قيمة جماعية تشكل جوهر الأمم المتحدة التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

غير أننا نتساءل عن سبب وجود مجلس الأمن إن كنا نواصل غض الطرف ونتخذ قرارات جوفاء ونتجاهل القرارات القائمة ولا نفعل شيئا ضد الذين يتحدون بغطرسة المبادئ ذاتها التي تأسست عليها المنظمة؟

لقد أظهرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين، باستمرار، من خلال أعمالها، عدم احترامها التام للشرعية والعدالة. وهذا ما يتجلى مرة أخرى في التقرير الفصلي الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016) (S/2020/555)، الذي يتضمن سردا مفصلا لنشاط الاستيطان المستمر الذي تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال على الرغم من النوايا المبينة في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، مثل القرار 2334 (2016). وفي هذا الصدد، تتفق جنوب أفريقيا مع ملاحظة الأمين العام أن

> "إقامة المستوطنات وتوسيعها يزيدان من استياء الفلسطينيين ويأسهم وخيبة أملهم، وهما عاملان رئيسيان وراء انتهاكات حقوق الإنسان، ويؤججان بشدة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين" (S/2020/555، الفقرة 57).

لذلك، فإن النية في ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية ينبغي أن تُعتبر القشة التي قصمت ظهر البعير. لقد حان الوقت لأن تُساءل إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عن أعمالها غير القانونية وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي وقرارات هذا المجلس.

فحتى الآن، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء لوقف بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية؛ أو وقف مصادرة وتدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية؛ أو وقف الحصار غير القانوني المفروض على غزة. لقد استمر تقاعس مجلس الأمن لفترة طويلة جدا، وبذلك خذل شعب فلسطين. وكيف يمكننا أن نتوقع الحفاظ على مصداقيتنا وندعو الأطراف في النزاعات الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس إلى الالتزام بالقرارات وتنفيذها أو مواجهة المزيد من الإجراءات التي يتخذها المجلس، بينما نتغاضى على ما يبدو عن تصرفات الحكومة الإسرائيلية بعدم اتخاذ إجراءات ضد انتهاكاتها؟

وينبغي أن نخجل من أنفسنا. وينبغي أن نخجل من أننا، تجاهلنا الفلسطينيين وحرمناهم من حقوق الإنسان الأساسية لديهم وتطلعاتهم. وينبغي أن نخجل من أننا، بصمتنا، نحمي الظالم بدلا من المظلوم. وينبغي أن نخجل من أن الحل السلمي الدائم والعادل لاستمرار الاحتلال، بعد عقود، ما زال بعيد المنال كما كان في عام 1948، عندما عرضت هذه المسألة لأول مرة على مجلس الأمن. وينبغي أن نتساءل ما هي الرسالة التي تُوجه من يناضلون من أجل حقوقهم غير القابلة للتصرف في الحرية وتقرير المصير والسيادة، وإلى من يضطهدون تلك الحقوق وينكرونها؟

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن جنوب أفريقيا ستواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، داخل حدود

معترف بها دوليا، على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

وفي هذا الصدد، لن يسود السلام إلا إذا شارك الطرفان في حوار شامل ومفاوضات بناءة دون شروط مسبقة لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان السلام الدائم والأمن والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك آلية للمساءلة لضمان تنفيذ ما قطع من التزامات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن خطة السلام التي يمكن تطبيقها واستدامتها في الشرق الأوسط يجب أن تضمن سيادة فلسطين وسلامتها الإقليمية وجدواها الاقتصادية، مع المساواة في السيادة بين فلسطين وإسرائيل.

المرفق 9

بيان نائب وزير خارجية فييت نام، دانغ مينه خوي

أود في البداية أن أعرب عن خالص امتناني للرئاسة الفرنسية للمجلس على تنظيمها هذا الاجتماع الهام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الشاملة.

إن الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية جيوسياسية كبيرة اجتذبت الكثير من الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة. وغني عن القول إن عدم الاستقرار في المنطقة يمكن أن تكون له تداعيات متعددة الأوجه ومعقدة على السلم والأمن الدوليين. ومن بين هذه التداعيات، ربما كان النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أكثر الحالات المرغوب في معالجتها على الإطلاق. وقد أسهمت المسائل التاريخية والدينية والإقليمية التي لم تحل بعد في إطالة أمد التوترات والنزاعات منذ السنوات الأولى للأمم المتحدة، مما تسبب في خسائر وإصابات فادحة، لا سيما للشعب الفلسطيني.

وتنضم فييت نام إلى المجتمع الدولي في دعمه الثابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. ونؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، في تعايش سلمي مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام 1967 والتسوية التفاوضية، ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

تابعت فييت نام عن كثب الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونشاطر المجتمع الدولي شعوره بالقلق إزاء المعلومات المتعلقة بإمكانية ضم إسرائيل لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، والتي قد يكون له إذا حدث، آثار خطيرة لا رجعة فيها على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وكذلك على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك تدعو فييت نام الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي إجراء انفرادي من شأنه أن يعقد الحالة أو يصعّد التوترات المستمرة. ونحث كذلك الأطراف على مواصلة ممارسة ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة أو أي تحريض على العنف. ومع استمرار تفشي جائحة مرض فيروس كورونا في الشرق الأوسط، فإننا ندعو الأطراف المعنية إلى تيسير الأنشطة الإنسانية الرامية إلى دعم استجابة السلطة الفلسطينية ومنع المزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على الشعب الفلسطيني.

وتدعم فييت نام الجهود المتواصلة الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق الحوار والتفاوض، ما يساعد على حماية أرواح الناس وكفالة المصالح المشروعة للأطراف المعنية، فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط. تحقيقا لتلك الغاية، ترحب فييت نام بجميع المبادرات والجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الدوليون والشعب الفلسطيني بغية استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وسنسهم بصورة فعالة في تعزيز المناقشات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين داخل إطار الأمم المتحدة وخارجه.

كما تود فييت نام أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها وتأييدها القوي للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومساعيهم. وواصلت فييت نام، بقدر ما استطاعت، تقديم تبرعات مالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى، وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعم ميزانية الوكالة لأجل تقديم المساعدة الإنسانية الكافية وفي الوقت المناسب إلى الشعب الفلسطيني.

المرفق 10

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دي بيتسويرف

أشكر الأمين العام على تعليقاته الاستهلالية. كما أشكر المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته. وأرحب بحضور الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والكثير من الوزراء الحاضرين اليوم.

ونرحب بالتقرير الخطي (S/2020/555) ونؤيد ملاحظاته.

ونشاطر الأمين العام إعرابه عن الشعور بالقلق البالغ هنا اليوم من نوايا حكومة إسرائيل المعلنة بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وهو قلق يتشاطره إلى حد كبير المجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع كما ورد في التقرير.

إن اتخاذ قرار من جانب واحد لإضفاء الطابع الرسمي على الضم من شأنه ولو كان محدودا من حيث نطاقه، أن يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، كما قال الأمين العام، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات المجلس. ولن تعترف بلجيكا بأي تغييرات في حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك القدس، بخلاف تلك التي اتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات المباشرة. وستظل الضفة الغربية أرضا محتلة وفقا لتوصيف القانون الدولي الإنساني. وسنواصل التمييز بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

ووفقا لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي، سيكون للضم أثر على العلاقات الثنائية بين بلجيكا وإسرائيل، وستكون له حتما عواقب وخيمة على العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، كما ذكر الممثل السامي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، السيد جوسيب بوريل. وبالإضافة إلى العواقب القانونية والسياسية والاقتصادية المترتبة عن ذلك، يهدد الضم أيضا بأن يسبب خطرا شديدا للوضع الأمني في الميدان وفي المنطقة برمتها، مما يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

وتشعر بلجيكا بالقلق أيضا من الأثر السلبي لهذه الخطوة على حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك احتمال فرض نظام ذي معيارين من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المتكافئة على أساس الانتماء العرقي. ولن يزيد ذلك من تعقيد المسائل المتصلة بالاحتلال – مثل القيود المفروضة على التنقل والوصول وتقديم الخدمات الأساسية والممتلكات العقارية فحسب – بل سيسبب الضرر أيضا للمجتمعات المحلية بوصفها من أكثر الفئات ضعفا بين السكان الفلسطينيين مما يزيد البيئة القسرية سوءا على نحو من شأنه أن يسبب المزيد من عدم الاستقرار. وعلاوة على ذلك، سيلحق الضم ضررا بالغا بإمكانية إقامة الدولة الفلسطينية وحل الدولتين، علاوة على إغلاق الباب أمام المفاوضات المقبلة.

ولذلك فإننا نحث إسرائيل بقوة على الامتناع عن اتخاذ أي قرار أحادي الجانب بضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة. كما ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الدول ذات النفوذ، إلى بذل كل الجهود اللازمة لمنع اتخاذ أي خطوات من هذا القبيل.

ودفعت نية الحكومة الإسرائيلية ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة إلى أن تعلن السلطة الفلسطينية إعفاءها من الاتفاقات والتفاهمات مع إسرائيل والولايات المتحدة في المجالين الأمني والمدني.

وفي 3 حزيران/يونيه أعلنت السلطة الفلسطينية أنها سترفض تلقي إيرادات التخليص الجمركي التي حصّلتها إسرائيل نيابة عنها. ويساورنا القلق من عواقب تلك التطورات، ولا سيما آثارها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

ولن يتسنى تحقيق حل الدولتين الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية فضلا عن تلبية التطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولتهم وسيادتهم إلا من خلال مفاوضات هادفة ومباشرة.

لقد أحطنا علما باستعداد القيادة الفلسطينية لتحقيق السلام العادل والشامل، كما ورد في التقرير. عليه، فإن من المهم للغاية أن تستثمر جميع الفصائل الفلسطينية في إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. ونحث بقوة على إجراء الانتخابات عندما تسمح الظروف بذلك.

ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي بكل إمكانياته الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الهادفة. ونرحب في ذلك الصدد بالمؤتمر الذي عقد في 22 أيار/مايو على مستوى مبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونأمل أن تستمر الجهود المبذولة بهذه الصيغة أو بصيغة موسعة.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم إلا من خلال حل تفاوضي يستند إلى معايير متفق عليها دوليا، فضلا عن احترام القانون الدولي. ولن يؤدي تحقيق تطلعات طرف واحد إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار في إسرائيل وفلسطين وفي المنطقة برمتها، فضلا عن إدامة النزاع.

المرفق 11

بيان عضو مجلس الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي

ترحب الصين بهذا التداول المفتوح عن طريق الفيديو لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ما تزال قضية فلسطين، التي لم تحل بعد أكثر من 70 عاما، تحديا للضمير الإنساني وللعدالة الدولية. وعلى الرغم من الاضطرابات في مناطق إقليمية أخرى، ما تزال قضية فلسطين محورا للحالة في الشرق الأوسط. وإنّ تسويتها بطريقة عادلة ومنصفة شرط مسبق لتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة.

وأدى استمرار التوتر بين فلسطين وإسرائيل مؤخرا إلى تهديد عملية السلام وزيادة خطر نشوب نزاع إقليمي. وهذا التطور يبعث على القلق العميق. وقد أبرز الوضع كذلك أهمية الاقتراح المكون من أربع نقاط بشأن القضية الفلسطينية الذي طرحه الرئيس شي جين بينغ في عام 2017. وبناء على هذا الاقتراح، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، يجب عدم الإخلال بتوافق الآراء الدولي. إن الحل القائم على وجود دولتين هو الحد الأدنى للعدالة الدولية التي ينبغي ألا يكون هناك تراجع عن تحقيقها. وتؤيد الصين إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. هذا حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، حق لا يمكن المساس به أو المساومة عليه. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام حق إسرائيل في البقاء وشواغلها الأمنية المشروعة احتراما كاملا. إن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والحل القائم على وجود دولتين، تحدد الاتجاه العام للتسوية النهائية وتجسد حكمة عدة أجيال وعملها المضني. وهي معالم هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط، والأهم من ذلك، إنها الأساس لحل القضية الفلسطينية. وعليه، ينبغي احترامها وإعادة التأكيد عليها على النحو الواجب.

ثانيا، يجب عدم التخلي عن محادثات السلام. فلسطين وإسرائيل جارتان، وستظلان جارتين. ولن يؤدي السعي إلى تحقيق الأمن المطلق لطرف من خلال الإجراءات الانفرادية إلا إلى تفاقم التوترات وتقويض الثقة المتبادلة. والطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق هي أن تستأنف فلسطين وإسرائيل الحوار على قدم المساواة في أقرب وقت ممكن من أجل إعادة بناء الثقة، وتهدئة المنازعات، والتوصل إلى طريقة للعيش في سلام بوصفهما جارين. وتشكل مسألة المستوطنات بندا رئيسيا في محادثات الوضع النهائي. لقد أوضح مجلس الأمن منذ وقت طويل أن إنشاء هذه المستوطنات يشكل انتهاكا بموجب القانون الدولي. وينبغي حل مسألة الأراضي المحتلة في الضفة الغربية في أقرب وقت ممكن استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعيين الحدود النهائية بين فلسطين وإسرائيل من خلال محادثات السلام. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى أن تظل ملتزمة بالخيار الاستراتيجي المتمثل في محادثات السلام، وأن تحترم نتائج المحادثات السابقة، وأن تمتنع عن أي أعمال قد تزيد من حدة التوتر بين فلسطين وإسرائيل.

ثالثا، يجب ألا يتباطأ الدعم الدولي. وينبغي أن تظل القضية الفلسطينية، بدلا من تهميشها، من المواضيع الأساسية والمحورية المدرجة على جدول الأعمال الدولي. وينبغي للمجتمع العالمي، ولا سيما البلدان التي لها تأثير على فلسطين وإسرائيل، أن يتمسك بموقف محايد وعادل، وأن يعزز محادثات السلام بنشاط، وأن يدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام بجهود مخلصة. ولن يتحقق توافق الآراء الأوسع نطاقا إلا عندما تلقى أصوات بلدان تلك المنطقة، ولا سيما فلسطين، آذانا صاغية وتتم تلبية شواغل

جميع الأطراف. إن الحلول التي تخرج عن مسار السلام لن تحقق أبدا سلاما دائما في الشرق الأوسط. وتؤيد الصين دعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وآلية موسعة متعددة الأطراف للسلام، وستنظر بعين الاعتبار في المشاركة بالطرق الملائمة.

رابعا، يجب عدم تجاهل المسائل الإنسانية. لقد أدى مرض فيروس كورونا (COVID-19) إلى تعميق المحنة الاقتصادية والإنسانية في فلسطين. من الضروري إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن والوفاء الجاد بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المعاهدات الدولية. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تعمل لتحسين الوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين وتخفيف الضغوط على البلدان المضيفة. وتقدر الصين جهودها وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم فلسطين في تنمية اقتصادها، وتيسير عمل الأونروا، والمساعدة في تحسين الحالة الإنسانية في فلسطين. نحن نعارض استخدام التهديد بقطع المساعدة كأداة لممارسة الضغط.

إن الصين صديق مخلص للشعب الفلسطيني. وقد تابعنا على الدوام عملية السلام في الشرق الأوسط بقلق وما فتئنا قوة ثابتة من أجل العدالة والإنصاف الدوليين ولجميع الجهود التي تفضي إلى خفض التصعيد. ومن أجل مساعدة الشعب الفلسطيني في مكافحة كوفيد-19، قدمت الصين لوازم طبية مثل مجموعات الاختبار والأقنعة والسترات الواقية، وأرسلت مؤخرا فريقا من الخبراء الصينيين إلى فلسطين لتبادل الخبرات بشكل شامل بشأن الاحتواء والتشخيص والعلاج.

وتثمن الصين دور الأونروا. وستتبرع الصين هذا العام بمبلغ مليون دولار للوكالة، وتوفر إمدادات لمكافحة الوباء إلى المؤسسات الطبية التابعة للأونروا، ومن خلالها، معدات الحماية الشخصية للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية. وفي المستقبل، ستواصل الصين دعم ومساعدة فلسطين قدر استطاعتها.

إن الشرق الأوسط يقف مرة أخرى عند مفترق طرق بين السلام والاضطراب. وينبغي لمجلس الأمن، في تحمله للمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويجب عليه أن يقف مع السلام والعدالة، مع الحق والضمير، وأن يقوم بدوره الواجب في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

المرفق 12

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في المنطقة.

ونرحب بالأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذلك بالوزراء الذين يشرفوننا بحضورهم.

اسمحوا لي بأخذ لحظة للإعراب عن أحر تعازينا لأسرة الرقيب أول راما وهيودي، المسؤول الإندونيسي الذي فقد حياته أثناء أداء الواجب خلال الهجوم الأخير على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندين ذلك الهجوم بأشد العبارات. كما نتمنى الشفاء العاجل للضابط الذي أصيب.

لقد شعرنا بقلق بالغ لسماع آخر التفاصيل عن التدهور الملحوظ في الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية. إن الطريق الخطير الذي يسلكه الصراع يُضعف احتمالات تحقيق أي سلام مستدام.

وإذ تلقينا تحذيرات كثيرة من أن الإجراءات الأحادية الجانب التي يقوم بها أحد الطرفين بصورة منهجية في انتهاك للقانون الدولي تقوض الأسس اللازمة لتحقيق هذا السلام وتطيل أمد الصراع وستتسبب في مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية لكثير من الفلسطينيين. إن استمرار العنف والتحريض والاستفزازات، إلى جانب الضغوط المالية والافتقار إلى المصالحة الداخلية، فضلا عن الأزمة الإنسانية العميقة، عناصر تغلق الباب أمام أي احتمال لاستئناف المفاوضات ومن المرجح أن تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والمعاناة.

ولن يمكن لأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي وحده التصدي للتحديات التي يواجهها الفلسطينيون. سوف تتطلب هذه التحديات في نهاية المطاف حلولا سياسية حقيقية من أجل التصدي لها.

وتشمل المبادئ الأساسية للجمهورية الدومينيكية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ وهي ملتزمة بالتعايش السلمي والتضامن بين الأمم. ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لحل الدولتين، على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات الأمم المتحدة، ونظل ملتزمين بالإطار القائم على الاتفاقات الثنائية السابقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونشجع الطرفين على تعزيز الحوار الحقيقي واستئناف المفاوضات من أجل وضع خطة سلام تستند إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها دوليا.

ونشيد باستمرار تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للفلسطينيين من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، ونشجع الآخرين على دعم تلك الجهود على وجه السرعة.

وللأسف، فإن الإجراءات التي اتخذت للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا قد أحدثت صدمة سلبية للاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني على السواء، وقد تكون لها انعكاسات عميقة على الرفاه العام والعمالة والتماسك الاجتماعي والاستقرار المالي والمالي.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى الإفراج الفوري عن الأطفال الفلسطينيين من مرافق الاحتجاز الإسرائيلية والسماح لهم بالعودة بأمان إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ونحث على وقف عمليات الاحتجاز

الجديدة في هذه المرافق. ونحث أيضـا السـلطات الإسـرائيلية على كفالة تمتع الأطفال الخاضـعين لولايتها بأعلى المعايير الصحية الممكنة وحمايتهم من العنف والإيذاء والاستغلال.

إن البنى التحتية المتضـررة، وانخفاض الخدمات، وانعدام الأمن الغذائي، والتمييز، والتشـريد بسـبب النزاع، أمور ما فتئت تؤثر على النساء بوجه خاص، ولا سيما النساء في الأراضـي الفلسطينية المهمشة.

وعلينا، كمجتمع دولي، أن نفهم أن عملنا الجماعي يجب أن يهدف إلى الإسـهام في البحث عن حلول حقيقية بطريقة محايدة وفعالة. ويجب أن نؤكد من جديد بصـورة جماعية على الحاجة إلى زيادة بذل الجهود ومواصـلة العمل حتى نحقق حوارا بناء يمهد الطريق إلى مرحلة جديدة في بناء سـلام حقيقي بين إسرائيل وفلسطين.

وفي الختام، نحث على عدم اتخاذ أي إجراء انفرادي يقوض الاحترام المتبادل والتضـامن والعدالة اللازمة في السعي المشترك إلى السلام. لن يقود المسار الحالي إلا إلى زيادة تباعد الفلسطينيين والإسرائيليين وتعميق الاحتلال وتعريض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين في المستقبل للخطر.

المرفق 13

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكر معالي السيد أحمد أبو الغيط على حضوره وإحاطته. وأشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة، والتي وفرت لنا الزخم لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الاقتراح المضاد الذي قدمته السلطة الفلسطينية إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الضروري أن يتخذ الطرفان خطوات للدخول في حوار بناء بهدف التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين ويأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لكلا الطرفين والشواغل الأمنية الإسرائيلية.

ومن أجل الحفاظ على الزخم الحالي نحو السلام، من الحيوي الامتناع عن اتخاذ أي خطوات من جانب واحد من شأنها أن تقوضه. إن ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة بصورة انفرادية يقوض احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي على وجود دولتين ويهدد استقرار المنطقة. كما يساورنا القلق إزاء استمرار إسرائيل في النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وأود أن أذكّر بعنصر هام من عناصر القرار 2334 (2016) - ألا وهو منع جميع أعمال الإرهاب والتحريض والاستفزاز والعنف ضد المدنيين. فعلى الرغم من أن الحالة في غزة ظلت هادئة نسبيا في الأشهر الأخيرة، فإننا نؤكد أن إطلاق الصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل، فضلا عن أي شكل آخر من أشكال العنف الذي يستهدف المدنيين، أمر غير مقبول.

ونحن قلقون إزاء إعلان القيادة الفلسطينية عن إنهاء جميع الاتفاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالتعاون الأمني. وندعو السلطة الفلسطينية إلى إعادة النظر في ذلك القرار وأن تبقى على التزام باتفاقات أوسلو.

يحتاج الطرفان إلى حكومات ذات ولايات شرعية وديمقراطية من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة. ونشجع السلطة الفلسطينية على تحديد موعد لإجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأخيرا، نؤكد من جديد على الدور الهام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في دعم الجهود الرامية إلى منع تفشي مرض فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشيد بالأردن والسويد لتنظيمهما مؤتمر إعلان التبرعات للأونروا لجمع الأموال اللازمة لتلبية احتياجات الوكالة، والذي عقد يوم أمس. ما برحت إستونيا من المساهمين منذ فترة طويلة في الأونروا، بتمويل أساسي سنوي قدره 000 80 يورو. وقد خصصنا بالفعل 000 200 يورو إضافية للعام الحالي لدعم أنشطة الأونروا.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على عرضه، وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية والمنسق الخاص على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بمشاركة وزراء من فلسطين وجنوب أفريقيا وإندونيسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتونس وفييت نام والمملكة المتحدة.

لقد بلغنا منعطفا هاما في تاريخ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فقبل 30 عاما تقريبا، كانت لدى الموقعين على اتفاقات أوسلو الشجاعة لاتخاذ الخطوات الأولى نحو حل أقدم نزاع على جدول أعمال المجلس. لم يكن الأمل في تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط يبدو أبعد منالا مما هو عليه الآن إذ بقي أسبوع واحد على الموعد النهائي المحدد في 1 تموز/يوليه.

وتشاطر فرنسا أعضاء المجلس والأمين العام للأمم المتحدة اليوم قلقهم البالغ، وكذلك الشواغل التي شاطرها إياها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة بشأن تهديد الحكومة الإسرائيلية المعلن بضم أجزاء من الضفة الغربية بعد 1 تموز/يوليه. فذلك قد يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وانتهاكا صارخا لمبدأ عدم حيازة الأراضي بالقوة، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. فمن شأن أي ضم للأراضي في الضفة الغربية، بغض النظر عن حجمها، أن يقوض أيضا بلا رجعة عملية السلام وحل الدولتين. ومن شأن هذا القرار أن يزيد من تقويض استقرار منطقة تكتنفها الأزمات وعلاقة إسرائيل بجيرانها العرب.

ولذلك فإن حشد جهودنا أمر ضروري لمنع أي قرار بالضم والذي لن يصب في مصلحة الفلسطينيين ولا الإسرائيليين. وتدعو فرنسا الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد يمكن أن تؤدي إلى الضم. ولن تعترف فرنسا بأي تعديل يطال خطوط حزيران/يونيه 1967 باستثناء تلك التي يتفق عليها الطرفان، وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس والمعايير التي يستند إليها حل الدولتين. وكما قال الوزير لودريون: لا يمكن للضم أن يمر دون رد، نظرا لخطورته. وسيؤثر ذلك سلبا، على وجه التحديد، على علاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل.

وما لم نتمكن من إعادة إطلاق عملية السلام فورا، فإن مسؤوليتنا الجماعية – وأولا وقبل كل شيء مسؤولية المجلس الذي حدد وأيد معايير حل النزاع – هي الحفاظ على شروط المفاوضات المقبلة وإمكانية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يحل من خلال قرارات انفرادية. وستواصل فرنسا تعزيز مسار المفاوضات، مع شركائها الأوروبيين، والتعددية والدفاع عن نظام دولي قائم على القواعد على نطاق أوسع. ونحن على استعداد للقيام بدورنا الكامل في إعادة إطلاق عملية سياسية طموحة واستئناف المفاوضات الموثوقة استنادا إلى القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

إن تلك المعايير واضحة ومعروفة جيدا – دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود آمنة ومعترف بها، وبحيث تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. وسيكون أي ضم بلا شك، بغض

النظر عن حجمه، خطوة لا رجعة فيها في الاتجاه المعاكس – أي نحو الدولة الواحدة – ما من شـــأنه أن يضع حدا لتطلعات الفلسطينيين والإسرائيليين الوطنية في مشروع ديمقراطي.

ويجب أن نحذّر جماعيا من ذلك الاحتمال وأن نؤكد من جديد اســتعدادنا لمرافقة الطرفين على طريق الدولتين، وهو السبيل الوحيد الذي يحتمل أن يؤدي إلى سلام عادل ودائم في المنطقة.

المرفق 15

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هيوسغن

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/555). وأريد أن أُشير اليوم إلى أربع نقاط.

إننا نشاطر الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها تقرير الأمين العام بشأن اعتزام حكومة إسرائيل المعلن ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. كما أننا نؤيد الأمين العام في تقييمه بأن ضم إسرائيل لأي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة سيشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة، بغض النظر عن حجم الأراضي والمصطلحات المستخدمة في سن ضم رسمي.

وأي ضم من هذا القبيل لن تكون له عواقب سلبية خطيرة على إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وعلى عملية السلام برمتها فحسب، بل أيضا على الاستقرار الإقليمي والنظام الدولي القائم على القواعد ككل. ومن شأن ذلك أن يعقد بشدة إمكانية استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين بهدف إيجاد حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين ويقبله الطرفان، إن لم يجعله أمرا مستحيلا.

وبينما نود أن نكثف تعاوننا مع إسرائيل ونزيد من تعميقه، فإننا نشعر بالقلق من أن الضم سيضر بمكانة إسرائيل داخل المجتمع الدولي، وكذلك بعلاقتها الثنائية الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وقد نصحت ألمانيا، بوصفها شريكا مقربا لإسرائيل وصديقا يهتم بشدة بأمنها، الحكومة الإسرائيلية بقوة بعدم تنفيذ أي تدابير انفرادية ترمي إلى ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويساورنا القلق من أن الضم قد لا يحقق مكاسب أمنية لإسرائيل، بل يمكن أن يحقق العكس.

وفي 10 حزيران/يونيه، أعرب وزير الخارجية هايكو ماس صراحة عن المخاوف الألمانية والأوروبية بشأن خطط الضم خلال اجتماعاته في إسرائيل مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس الوزراء المناوب بيني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي.

كما التقى وزير الخارجية ماس مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي ورئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في اجتماع مشترك عُقد عبر التداول بالفيديو، والذي أكد المشاركون فيه الحاجة الملحة لمنع الضم. واليوم، نردد دعوة الأمين العام إلى إسرائيل بالتخلي عن خططها للضم.

إن موقف ألمانيا واضح. فنحن لن نعترف بأي تغييرات في خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، ما لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على ذلك، وسنواصل التمييز بين إقليم دولة إسرائيل المعترف به دوليا والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وفقا لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي.

وسيثير الضم المحتمل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة تساؤلات خطيرة بشأن آفاق التوصل إلى حل الدولتين، ناهيك عن تداعيات الحل البديل المحتمل القائم على وجود دولة واحدة، ولا سيما كيفية معالجة التطلعات المشروعة للفلسطينيين إلى إقامة دولتهم. ما الذي سيعنيه ذلك بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق التي تم ضمها؟ وهل سيتمتعون بحقوق متساوية؟

ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية ويلبي تطلعات الفلسطينيين إلى الدولة والسيادة وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 ويحل جميع قضايا الوضع الدائم ويضمن المساواة في الحقوق لجميع السكان.

ويجب علينا أن نجد سبلا لإحياء العملية السياسية واستئناف المفاوضات المباشرة والهادفة بين الطرفين من أجل حل مسائل الوضع النهائي وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم. وينبغي أن تستند أي مناقشات أو مفاوضات مستقبلية للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

ويجب أن يتفق الطرفان على شكل هذه المفاوضات المباشرة والهادفة. ونؤكد مجددا دعمنا لإحياء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وندعو جميع أعضاء المجموعة الرباعية إلى إبداء المرونة للتغلب على أي خلافات والمضي قدما.

وفي غياب هذه المفاوضات، يجب على طرفي النزاع الامتناع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدهور الحالة على أرض الواقع وتقويض إمكانية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يقوم على وجود دولتين، لا سيما عندما تؤدي هذه التدابير إلى تقريب واقع الدولة الواحدة القائمة بحكم الواقع مع عدم المساواة في الحقوق بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها يغذيان مشاعر الاستياء واليأس وخيبة الأمل بين الفلسطينيين، ويزيدان بشدة من حدة التوترات الإسرائيلية – الفلسطينية.

ونؤكد من جديد موقفنا بأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تقوض بشدة احتمالات إنهاء الاحتلال وإيجاد حل قابل للاستمرار قائم عل وجود دولتين عن طريق التفاوض.

وندعو إسرائيل إلى إنهاء توسيع المستوطنات والتوقف عن إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية وعن مصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها.

ونكرر دعوتنا الحكومة الإسرائيلية إلى وقف خطط بناء المستوطنات في هار حوما وجفعات همتوس، وكذلك فيما تُسمى المنطقة E-1. ومن شأن فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية أن يقوض بشدة احتمالات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا في إطار حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين.

أخيرا، لا بد من تنفيذ القرار 2334 (2016) بصورة كاملة – ليس فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض والأعمال الاستفزازية والخطابات التحريضية.

ونرحب بتشديد تقرير الأمين العام على أن استمرار أعمال العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والتحريض على العنف يؤديان أيضا إلى تفاقم انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتدين ألمانيا بأشد العبارات الممكنة جميع الهجمات على إسرائيل، بما في ذلك الهجمات ضد قوات الأمن الإسرائيلية وإطلاق حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني للصواريخ من غزة على إسرائيل بصورة متكررة. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها والرد بشكل مناسب ومتناسب على تلك الهجمات.

ويجب التحقيق بشكل شامل ومستقل في الحوادث التي يُستهدف فيها المدنيون العزل، ولا سيما الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، أو يتعرضون فيها للعنف، ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم.

المرفق 16

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

لا يزال الشرق الأوسط، وهو مهد الحضارات الألفية وبوتقة انصهار ثلاثة أديان عظيمة، مسرحا لنزاعات ذات عواقب لا توصف منذ بضعة عقود. فمن فلسطين إلى سورية والعراق وأفغانستان واليمن وجمهورية إيران الإسلامية، هناك بلدان وشعوب معرضة للعنف والخراب واليأس، على الرغم من أن كل شيء كان يؤهلها لأن تنعم بالسلام والوئام والازدهار.

لقد تابع وفد بلدي على النحو الواجب البيانات التي أدلى بها اليوم الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف والسيد أحمد عبد الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والتي تصف جميعها الحالة السائدة في الشرق الأوسط. وأشكرهم بكل صدق.

وبين المجلس مرارا، من خلال جلسات الإحاطة التي يعقدها، موقفه بشأن مختلف جوانب الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومنذ عام 1993، وعلى الرغم من اتفاقات أوسلو، سرّعت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياستها لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدلا من أن توقفها حيث تقوم بالاستيلاء على الأرض وتتجاهل المطلب الفلسطيني المشروع بإقامة دولة – وهو مطلب يدعمه المجتمع الدولي أيضا.

وقد اعتمد المجتمع الدولي العديد من عمليات وخطط السلام من أجل إيجاد حل دائم لهذا الصراع الذي طال أمده. وللأسف، لم تكن عمليات سلام سوى عمليات، ولكن من دون سلام. غير أنه وُضعت نقاط مرجعية، بما في ذلك بمعرفة المجلس، لتمهيد الطريق للحوار والسلام.

إن الاحتلال بالقوة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، اللذين يتعارضان مع القانون الدولي، يجب وضع حد لهما وفقا لأحكام القرار 2334 (2016). ويخضع قطاع غزة، وهو الإقليم الوحيد الذي نجا من تلك الممارسات، لحصار جعله مكانا غير صالح للسكن، على حد تعبير الأمم المتحدة نفسها. وتأكيد إسرائيل سيادتها على القدس بأكملها هو أيضا انتهاك للقانون الدولي. كما أن قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتوطين سكانها المدنيين في منطقة محتلة جريمة حرب. ولا يمكن أن يقال ما فيه الكفاية في كثير من الأحيان: إن سياسة الاستيطان تنتهك مبدأ اتفاقات السلام وروحها على حد سواء.

وثمة مبدأ آخر ينبغي أن يدعم زخم السلام ورد في القرار 1515 (2003)، الذي كرس فيه مجلس الأمن، إلى جانب المجتمع الدولي، حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في امتثال صارم لحدود عام 1967، كأساس لتسوية هذا النزاع. وللأسف فإن الفلسطينيين اليوم، بعد مرور 27 عاما على توقيع اتفاق السلام الأول، ليسوا أقرب إلى تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عنهم من الأمس. فعلى سبيل المثال، لم يكن لشابة فلسطينية عمرها 27 عاما اليوم أن تعيش سوى تحت الاحتلال، وما يرتبط به من عنف وحرمان بجميع الأشكال. ولم تكن لتشهد سوى الاحتجاز والاستخدام غير المتناسب للقوة، الذي نفذ كذلك ضد النساء والأطفال.

ومع ذلك، فإن بلدي على اقتناع بأن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء شعبان قادران على التغلب على هذه المعاناة التي تصيبهم وتحزننا. وقد أثبتوا ذلك من خلال مضافرة جهودهم في مواجهة عدو مشترك، وهو مرض فيروس كرورنا، في غزة والضفة الغربية على السواء. ويجب على إسرائيل، التي يعرف

الجميع عبقريتها، أن تبني السلام بالتخلي عن ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. فمن شأن ذلك الإجراء إذا ما تم القيام به أن يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويؤيد بلدي، في هذا الصدد، دعوة الأمين العام إلى جميع أصحاب المصلحة – الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي ككل – إلى اتخاذ خطوات فورية للسماح للطرفين بإعادة ترتيب الأمور والبدء في عملية لإعادة الانخراط في حوار يضع حدا للعمل الانفرادي ويرسم مسارا إيجابيا ويتفادى الوقوع في الفوضى.

وأود أن أختتم بالقول إن الوقت قد حان لكي نضع حدا لهذا الوهم البصري، الذي مهد الطريق لانتصار سلام الأقوى، سلام المنتصرين. ولذلك فقد حان الوقت لمنع الشلل الذي أصاب المجلس حيال القضية الإسرائيلية – الفلسطينية من التسبب في الموت خنقا لحل الدولتين، الذي يجب أن ننقذه بأي ثمن. ويحدوني أمل صادق في أن يوجهنا السيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين، والسيد داني دانون، الممثل الدائم لإسرائيل، من خلال بيانيهما، على طريق المصالحة والسلام بين شعبيهما.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

أشارك غيري في الإعراب عن التعازي للسفير دجاني، ووزيرة الخارجية مارسودي والشعب الإندونيسي على الخسارة المأساوية بفقدان أحد حفظة السلام الإندونيسيين.

ونرحب بالممثلين رفيعي المستوى الذين يشاركون في جلسة مجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو اليوم عن الحالة في الشرق الأوسط. ونشكر الأمين العام والمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، على إحاطاتهم.

ويشرفني الآن أن أتلو بيانا من وزير خارجية روسيا، السيد سيرغي لافروف، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة شخصيا، لأننا، كما هو معروف، نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب الوطنية العظمى، ويشارك السيد لافروف شخصيا في المناسبات التذكارية:

”في هذا الوقت المليء بالتحديات، إذ يكافح العالم لإيجاد سبل للتصدي لجائحة فيروس كورونا والتغلب عليها، ينبغي للمجتمع الدولي ألا ينسى مشكلة لا تزال تنتظر حلها العادل، على الرغم من الجهود التي بذلت على مدى عقود. إن التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية هي مفتاح حل العديد من المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط وإقامة سلام عادل ومستدام وشامل ودائم في هذه المنطقة. فالقضية الفلسطينية، التي هي تقريبا في نفس عمر الأمم المتحدة، تتطلب اهتمامنا خاصا وعاجلا.

”إننا على أعتاب – في الواقع تفصلنا بضعة أيام فقط عن – اتخاذ قرار يمكن أن يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ومستدامة في الشرق الأوسط. فقد يبدأ البرلمان الإسرائيلي عملية ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية لنهر الأردن، بدءا من 1 تموز/يوليه. ولعل هذا أحد أخطر التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية والمنطقة بأسرها.

”لقد وقفت روسيا على الدوام، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، وتقف الآن ضد الإجراءات أو الخطط الأحادية الجانب التي ليس من شأنها، كما أثبت التاريخ، إحلال السلام في الشرق الأوسط، والتي تستبق تحقيق تسوية نهائية. وهذا الفهم تتشاطره الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

”إن تنفيذ الخطط الانفرادية المذكورة أعلاه قد يمحو احتمالات الحل القائم على وجود دولتين. ونحن لا نرى بديلا عن حل الدولتين. لا نرى بديلا عن الدولتين – فلسطين وإسرائيل – اللتين تتعايشان في سلام وأمن. غير أن مسألة إقامة الدولة ليست القضية الوحيدة. فهناك جوانب أخرى للوضع النهائي – القدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات – معلقة كذلك، غير أن الضم قد يسد الطريق إلى حلها وإلى الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل دائم.

”وسيترتب على تنفيذ خطط الضم عواقب سلبية بل وخطيرة على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وسيؤثر بشكل مباشر على جارات إسرائيل وفلسطين – سوريا ولبنان والأردن. وسيؤثر على مصير اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم. ونظرا لأهمية القدس بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث في العالم، فإن الأمة الإسلامية بأكملها، فضلا عن الملايين من المؤمنين

الآخرين، سيدخلون في هذه المشكلة. وسيلحق ضررا لا يمكن إصلاحه باحتمالات تطبيع العلاقات بين دول المنطقة.

”إن تعداد المشاكل التي نواجهها ليس كافيا. فمن الضروري أن نتوقعها ونحبطها ونحلها. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا بد من تعاون دولي وخطوات مشتركة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. وروسيا، بوصفها عضوا نشطا في المجموعة الرباعية، على استعداد لبذل كل جهد ممكن لإطلاق مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية مباشرة من أجل تحقيق تسوية على أساس معترف به دوليا - قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية - التي تنص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن مستعدون كذلك لإجراء حوار في أشكال أخرى مع الأطراف الإقليمية الرئيسية ولمشاركتهم في جهود المجموعة الرباعية. وفي هذا الصدد، نحن على اتصال دائم ببلدان الشرق الأوسط وجامعة الدول العربية.

”إن مهمة استعادة الوحدة الفلسطينية على منهاج منظمة التحرير الفلسطينية مهمة ملحة للغاية. ونحن من جانبنا نواصل اتصالاتنا مع الممثلين الفلسطينيين وندعم جهود أصدقائنا المصريين في هذا الصدد.

”إن وقف الخطاب العدواني والنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدمير الممتلكات الفلسطينية والاشتباكات المسلحة ومنع الأعمال الإرهابية عوامل هامة لتهيئة جو من الثقة في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

”وقد استضاف الأردن والسويد مؤتمرا دوليا عن طريق التداول بالفيديو، في 23 حزيران/يونيه، لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إننا ممتنون للمنظمين على مبادرتهما. وقد أكد عدد المشاركين والبيانات التي أدلي بها في المؤتمر المعقود عبر الفيديو مرة أخرى أهمية الوكالة ودورها في تحقيق الاستقرار.

”وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على ضرورة التخلي عن خطوات الضم وإطلاق عملية التفاوض الفلسطينية - الإسرائيلية في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق تسوية عادلة ومستدامة وإحلال السلام في الشرق الأوسط في المنطقة“.

المرفق 18

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية، وأشكر السيد ملادينوف على إحاطته. إننا نقدر كل العمل الشاق الذي بذله السيد ملادينوف وفريقه لمعالجة هذا النزاع المستمر. وأود أيضا أن أرحب بالوزراء وبممثل جامعة الدول العربية في مناقشتنا الافتراضية اليوم.

إن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو السبب الرئيسي لاجتماعنا اليوم، وقد كرس الرئيس ترامب الكثير من الوقت والطاقة لوضع رؤية السلام. وتولي الولايات المتحدة اهتماما كبيرا لشعب المنطقة، ونعتقد أن الوضع الراهن يضر بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ولا أحد يستفيد من الحالة القائمة – وهي حالة من المعاناة الدائمة والفرص الضائعة والاعتماد على المساعدة الأجنبية ودورات العنف المتكررة والحرب والدمار.

ولهذا السبب كرس فريقنا ثلاث سنوات لإيجاد سبيل للمضي قدما للانتقال من المحاولات الفاشلة السابقة إلى طريق بديل نحو السلام وحل النزاع. إن رؤية الرئيس ترامب للسلام جهد حقيقي من أجل صنع السلام. فهي تهدف إلى قيادة الجانبين إلى حل واقعي يقوم على وجود دولتين، وتوفر طريقاً عمليا نحو إقامة دولة فلسطينية، يمكن فيها تحقيق تطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى الاستقلال والكرامة الوطنية بموجب اتفاق سلام مع إسرائيل. وقد قال الرئيس ترامب في 28 كانون الثاني/يناير أنه

> ”حزين إزاء مصير أبناء الشعب الفلسطيني. فهم يستحقون حياة أفضل بكثير. ويستحقون الفرصة لتحقيق إمكاناتهم الاستثنائية“.

والتوصل إلى تسوية يتطلب قيادة إسرائيلية شجاعة لاتخاذ القرارات الصعبة وتحقيق الصلح. وهذا هو الطريق إلى السلام الذي يجب أن ندعمه باحترام وتفاهم في محاولة لتحقيق ذلك الهدف.

وبدون الاستهانة بالعمل الشاق الذي بذله صانعو السلام المتفانون على مر السنين، أعتقد أنه يمكننا جميعا أن نتفق على أن الجهود السابقة لم تقرب الجانبين من تحقيق السلام. فقد أنفقت مبالغ لا تحصى من الدولارات، ونظم العديد من المؤتمرات الدولية، وصدر العديد من قرارات الأمم المتحدة وبياناتها بشأن هذه المسألة، ولكن لم يحرز تقدم حقيقي يذكر. ونعتقد أن ما سبيل آخر عدا التفكير الجريء في هذا المنعطف – كما هو مبين في رؤية السلام – سيعود في نهاية المطاف بالنفع على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ونفهم أن هناك عناصر في رؤيتنا للسلام يعتقد البعض أنه ينبغي تعديلها، وكما أوضحنا في مناسبات عديدة، لم يكن في نيتنا أبدا فرض حل. ومرة أخرى، أطلب من المجتمع الدولي والقيادة الفلسطينية ألا يرفضا رؤيتنا للسلام دون دراستها ليعودا إلى البيانات والحجج السابقة التي لم تؤد إلى سلام حقيقي. وأعتقد أن من مسؤوليتنا الجماعية، إزاء شعب إسرائيل ومواطني دولة فلسطينية في المستقبل، أن نبقى منفتحين ومستعدين للابتعاد عن النماذج القائمة من أجل السعي إلى حل هذا النزاع.

وأفهم أن العديد من المشاركين في اجتماع اليوم يساورهم القلق إزاء مسألة إمكانية بسط السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، نطلب من الأشخاص الذين يساورهم هذا القلق أن يحاسبوا أيضا القيادة الفلسطينية على الأعمال التي تتحمل المسؤولية عنها. فمن غير المجد لأي شخص العودة إلى

الماضـي والإشـارة إلى ما كان يمكن القيام به. ومن مسـؤولية القيادة الفلسـطينية السـعي إلى تحقيق الازدهار لأبناء شعبها.

وفي نهاية المطاف، هل العودة إلى نقاط الحوار القديمة هي أفضـــل ما يمكننا القيام به كمجتمع دولي؟ فمحفوظات تلفزيون الأمم المتحدة تحتوي على تســـجيلات لاجتماعات متعددة مثل اجتماع اليوم. وأعتقد أننا يمكن أن نفعل أفضـل من ذلك. والواقع أنني أعرف أن بمقدورنا أن نفعل أفضـل من ذلك، وأعتقد أننا مدينون للأجيال القادمة من الفلســطينيين والإســرائيليين بكســر هذه الحلقة وبأن نكون عناصــر محفزة للتغيير.

ولذلك، نحث القيادة الفلسـطينية مرة أخرى على أن تمعن النظر في رؤيتنا للسـلام وتتواصـل معنا. وكما قلنا من قبل، فإن خطتنا ليست اقتراحا غير قابل للنقاش. وليست نصـا مقدسـا. إنها اقتراح أولي وبداية للمحادثة وليست نهايتها.

وقد ألقى جميع الدبلوماسـيين الحاضـرين هنا اليوم، أو سـيلقون، خطبهم الحماسـية دون أن يتطرقوا إلى المسـألة الأسـاسـية هنا وهي الحاجة إلى أن يعمل الفلسـطينيون والإسـرائيليون معا. وسـواء كان الخطاب المتكرر الذي نراه في هذه الاجتماعات يدين النشاط الاستيطاني أو يوجه أي انتقاد شائع آخر، فإنه لا يؤدي إلا إلى تأجيج التوترات واستعداء الأطراف وتقويض أي فرصة لتحقيق سلام دائم حقيقي.

والحقيقة الصـعبة ليسـت أنه لن يكون هناك حل قضـائي للنزاع؛ فالحجج بشـأن من على خطأ من حيث القانون الدولي لن تحقق الســلام. فهذه مشــكلة ســياســية معقدة لا يمكن حلها إلا بالمفاوضــات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس ترامب، تعالج هذه المسألة الأساسية بتقديم اقتراح لبداية محادثة – وأكرر: بداية محادثة. ونظل منفتحين للتحدث مع أي شـــخص بشـــأن كيفية جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات، ونحث على جميع أشكال المشاركة ونرحب بها.

المرفق 19

بيان وزير خارجية دولة فلسطين، رياض المالكي

كثيرا ما نستخدم صورة مفترق طرق لشرح مدى أهمية لحظة من اللحظات في التاريخ. وهذا يعني أن القرارات والإجراءات التالية التي ستتخذ ستحدد مسار التاريخ ومصير الأمم. ولا شك أن هذه لحظة من تلك اللحظات.

وفي الوقت الراهن، إسرائيل هي التي تتولى القيادة ويبدو أنها لن تتوقف عند مفترق الطرق لتقييم تداعيات خياراتها لأنها في حالة سكر بفعل تأثير السلطة، يشجعها استمرارها في الإفلات من العقاب، بدافع من فكرة واحدة تعمل تحت تأثيرها منذ عقود وهي الاستيلاء على الحد الأقصى من الأراضي الفلسطينية مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين فيها.

وإسرائيل تتوهم أن هذا هو المقصد وأنها بمجرد وصولها إليه ستتمكن من التمتع بالمنظر. وتتجاهل أن الطريق لا يمكن أن ينتهي هناك ولا يزال متواصلا نحو تصعيد النزاع الناجم عن نظام قمعي يجمع بين الاستعمار والفصل العنصري. ولا يهمها أن الجنس البشري قد جرب هذا الطريق من قبل، أو أن الدول الاستعمارية السابقة وحركات التحرير على حد سواء قد توصلت جميعا إلى نفس النتيجة وهي أن هذا النظام لا يمكن أن يسود ولن يؤدي إلا إلى مزيد من الظلم وعدم الاستقرار وانعدام الأمن.

وعلى غرار ما وقع في عدة مرات من قبل، يبدو أن إسرائيل مصممة على تجاهل لافتة "قف" الحمراء الكبيرة تلك التي وضعها المجتمع الدولي من أجل إنقاذ الأرواح. وتعتقد إسرائيل، كما دأبت على ذلك حتى الآن، أنها لن تُغرّم أو تُعتقل. وتعتقد أن قرارات مجلس الأمن ملزمة للآخرين وأن للمحاكم الدولية ولاية قضائية على الآخرين وأن الجزاءات تُفرض على الآخرين. وإسرائيل تحكم على الآخرين ولكن لا يمكن الحكم عليها. والانحياز الحقيقي الوحيد لإسرائيل هو الذي يحميها من المساءلة ويشجعها من خلال اعتبار أعمالها غير القانونية ما يسمى بالحقائق التي ينبغي تأييدها بدلا من عكس مسارها. ما برحت إسرائيل تختبر عزم المجتمع الدولي، ظنا منها أن أطماعها الاستعمارية ستسود على الإرادة الدولية الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الإقليميين والحفاظ على النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ويجب علينا أن نثبت خطأها.

ولا يزال المجتمع الدولي ملتزما بسيادة القانون الدولي وبالإجماع الدولي على إيجاد حل عادل لقضية فلسطين. ويعارض الضم بعبارات لا لبس فيها على النحو الذي أعيد تأكيده في الأسابيع الأخيرة خلال التصريحات الصادرة من عواصم الدول في جميع أركان المعمورة. ولا يزال الموقف العالمي ثابتا أيضا إزاء عدم شرعية سياسات إسرائيل، بما في ذلك المستوطنات. وما تزال أفضل أمل لنا تلك الجبهة الدولية الواسعة القوية التي تجلت في التجمع الذي عقد في وادي الأردن قبل يومين فقط، بتعبئة فلسطينية ودولية واسعة، وكذلك الاجتماع الوزاري لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الذي عقد بالأمس، فضلا عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن.

ويتعين على إسرائيل أن تعلم أنه ستكون للضم عواقب فورية وملموسة. ولذلك السبب، دعونا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك الجزاءات، لمنع الضم وجميع السياسات غير القانونية الأخرى التي مهدت الطريق لهذا الضم. ويجب أيضا توضيح أن الضم سيؤثر تأثيرا لا رجعة فيه على علاقات إسرائيل مع فلسطين والمنطقة. وكان من المفترض أن تحولنا اتفاقات أوسلو إلى شركاء في السلام،

ولكن واصلت إسرائيل للأسف، شن حرب على حياة الفلسطينيين وحقوقهم. وما فتئت تنتهك الاتفاقات نصا وروحا، وهي تتخذ بالضم هذا قرارا سيقوض هدفها نفسه. وكان من المفترض أن تمهد الاتفاقات المؤقتة الطريق لإنهاء الاحتلال والتوصل إلى اتفاق سلام نهائي. ولكن لا سبيل إلى تحقيق ذلك بالضم.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، فلنحترم مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة – احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز، وقمع أعمال العدوان، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي من الدول. فالضم، سواء كان جزئيا أو كليا، فوريا أو تدريجيا، يظل انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة ولا يمكن أن يمر دون معارضة له.

ومن المنظور القانوني، فإن الضم ليس غير شرعي فحسب، بل جريمة بموجب نظام روما الأساسي. ومن المنظور سياسي، فإن من شأنه أن يقوض فرص السلام الفلسطيني – الإسرائيلي والإقليمي. ومن وجهة النظر الأمنية، فإنه هراء مطلق، لأنه يستبدل الحدود المعترف بها دوليا والتي يمكن الدفاع عنها بنظام للرقابة والقهر العسكريين لن يؤدي إلا إلى تأجيج النزاع والعنف. وهو كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/555) كارثة للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة. وليس هناك ما يفسره سوى أيديولوجية متطرفة متجذرة في إنكار الحق الفلسطيني في هذه الأرض وتجاهل القانون الدولي ونفي التاريخ.

وهذه هي الأيديولوجية التي قوضت المفاوضات مرارا وتكرارا، حيث استخدمت إسرائيل المفاوضات غطاء لاستمرار استعمارها. وعززت هذه الأيديولوجية حجة مفادها أنه ينبغي للفلسطينيين أن يكونوا ممتنين لاستعداد إسرائيل لإعادة أي جزء من أرضنا، بعد تجزئتها وتحويلها إلى جيوب محاصرة "البانتوستانات" قد يُسمح للفلسطينيين بأن يطلقوا عليها اسم "الدولة". ويجب أن تهدف المفاوضات الحقيقية إلى إنهاء الاحتلال لتحقيق السلام، وليس إلى إدامة الاحتلال ومن ثم تسميته بالسلام.

ونحن ما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بالسلام. وقد عرضنا على المجموعة الرباعية موقفنا خطيا بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. ولم نتراجع قط عن أي اقتراح تقدمنا به لإيجاد حل توفيقي، على عكس إسرائيل التي تقول إنه يجب علينا أن نعيد التفاوض مرة أخرى مع كل حكومة جديدة. وقبلنا المعايير المرجعية التي طال مداها، فضلا عن القانون الدولي أساسا للمفاوضات بينما رفضتهما إسرائيل وانتهكتهما. وقبلنا حدود ما قبل عام 1967، وبذلك اتفقنا على تسوية تاريخية لا تتجاوز 22 في المائة فقط من أراضي فلسطين التاريخية. ومع ذلك، لم تدخر إسرائيل جهدا لانتهاك تلك الحدود. ويدرك العالم بأسره أهمية مبادرة السلام العربية والوعد الذي تبشر به لمنطقتنا. فأين مبادرة السلام الإسرائيلية؟ فعلى الرغم من خطة الولايات المتحدة هذه، أعلنت إسرائيل عن استعدادها للاستيلاء فورا على أي جزء من أرضنا تمنحه لها الخطة بشكل غير قانوني، مع الإعراب عن استعدادها للتفاوض بشأن باقي الأراضي إلى أجل غير مسمى.

ولهذا السبب ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وإنشاء آلية متعددة الأطراف تساعد على المضي بالسلام قدما عن طريق مساءلة الطرفين وضمان ألا تكون المفاوضات مجرد خدعة أو ممارسة لإضاعة الوقت بينما تكمل إسرائيل خططها الاستعمارية. ويجب أن يكون ذلك السبيل إلى السلام العادل والدائم.

وفي حين لا تدخر إسرائيل جهدا في إزالة حدود ما قبل عام 1967، الخط الأخضر، يجب على العالم أن يحافظ عليه، بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطين ومنع أي تجاوز أحادي الجانب للخط الأخضر بوصفه انتهاكا. وبوسع جميع الدول أن تساعدنا على تغيير مسارنا قبل فوات الأوان، أي القدرة على

المساعدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنقاذ حل الدولتين، فضلا عن القدرة على إنقاذ الأرواح وقدرة الحفاظ على نظامنا العالمي. بل يقع على عاتق جميع الدول التزام قانوني وأخلاقي باستخدام تلك السلطة بعدم الاعتراف بالإجراءات غير القانونية والامتناع عن تقديم المساعدة، بالإضافة إلى التمييز والمساءلة. ويمثّل وفاء هذه الدول بالتزاماتها السبيل الوحيد لضمان تقيد إسرائيل بالتزاماتها.

ختاما، نشكركم سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد هذه الجلسة المهمة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره وجهوده الدؤوبة، فضلا عن جهود مبعوثه لأجل النهوض بالسلام. وإذا ما تم اليوم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار 2334 (2016) فسوف يصبح السلام حقيقة غدا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والوزراء على مشاركتهم اليوم في إشارة واضحة على إلحاح هذه المسألة وخطورتها. وأود أيضا أن أشكر فرنسا وأعضاء المجلس – الحاليين والسابقين والقادمين – على مواقفهم الثابتة والمبدئية، بما في ذلك معارضتهم للضم. وأود أخيرا أن أشكر البلدان والمجموعات، بما فيها مجموعة الدول العربية، التي عبأت كل جهودها في الفترة التي سبقت هذه الجلسة، ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي، لمواصلة العمل من أجل تعزيز الحرية والعدالة والسلام، إدراكا منها للكيفية التي يمكن بها لهذه الجهود إحداث تحول في منطقتنا والعالم.

وقد شدد الأمين العام في تقريره على الحاجة الملحة إلى تغيير اتجاه هذا المسار الخطير. فنحن على مفترق طرق ويجب على المجتمع الدولي أن يمسك بدفة القيادة لتغيير مسارنا قبل فوات الأوان.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة ، داني بن يوسف دانون

منذ نشوب النزاع، اختار الفلسطينيون منهج الرفض عوضا عن الواقعية. فهم يرفضون فكرة الدولة اليهودية. ولا يرغبون في وجود دولة فلسطينية إلى جانب دولة يهودية إلا على حساب الدولة اليهودية. ورفضوا خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 1947 ورفضوا كل عرض إسرائيلي للسلام منذ ذلك الحين. وفي العقود الأخيرة، أصبحوا يرفضون أي عرض للمفاوضات. وبدلا من العمل من أجل السلام، واصلوا نهج رفضهم وتمجيدهم للإرهاب.

ويقع القرار الذي نواجهه اليوم بين نهجي الواقعية والرفض. والحقيقة أن إسرائيل تريد السلام والأمن. وللأسف، يفضل الفلسطينيون مرارا وتكرارا نهج الرفض على أي حل واقعي.

وهناك حاليا فرص إقليمية كبيرة، أهمها مبادرة الرئيس ترامب للسلام. فهي معلم هام للمنطقة وتعدُّ فرصة هامة. وكما ذكر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال زيارته للبيت الأبيض في كانون الثاني/يناير من هذا العام، فقد وافقت إسرائيل على التفاوض بشأن السلام مع الفلسطينيين على أساس خطة السلام تلك. وستنفذ إسرائيل الخطة بمسؤولية وبالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة، مع الحفاظ على اتفاقات السلام والمصالح الاستراتيجية لإسرائيل. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يوضح للفلسطينيين أن رفضهم المشاركة لن يعزز المصالح الفلسطينية.

ومع مرور عقود من الزمن واستمرار النزاع، تغير الواقع. ولم تعد الحلول التي ربما كانت ذات صلة قبل سنوات عديدة واقعية. ولكن القيادة الفلسطينية ترفض قبول عواقب نزعة الرفض لديها. وقد بنى الفلسطينيون رواية كاذبة للنزاع وما زالوا يكافحون من أجل حلول غير واقعية لا تشمل دولة يهودية. وللأسف، يشجع بعض أعضاء المجتمع الدولي القيادة الفلسطينية على فعل ذلك بمكافأتهم نزعة الرفض لدى الفلسطينيين وتجاهلهم للواقع. وقد تبنوا الرواية الفلسطينية ويعتقدون أن الحلول التي جُربت وباءت بالفشل قبل سنوات لا تزال ذات صلة بطريقة أو بأخرى.

والحقيقة هي أن البعض في المجتمع الدولي لا يزال، حتى بعد عقود، غير راغب في الاعتراف بأن الفلسطينيين لم يكونوا قط مهتمين حقا بإيجاد حل حقيقي وعملي للنزاع. وبدلا من مواجهة القيادة الفلسطينية، حاولوا استرضاءها بتصديق كل روايات الفلسطينيين الكاذبة. ولم يؤد هذا النهج المتمثل في القبول الأعمى للرواية والمطالب الفلسطينية إلى نهاية دائمة ومستدامة للنزاع، ولن يؤدي إلى ذلك.

إن هناك علاقة قوية لا يمكن إنكارها بين الشعب اليهودي ووطنه التاريخي يهودا والسامرة. وكان هذا صحيحا على مدار أكثر من ثلاثة آلاف سنة، ولا يمكن لأي دعاية فلسطينية أن تغير ذلك. وتحاول السلطة الفلسطينية، من خلال البيانات والسياسات الرسمية وكذلك الكتب المدرسية التعليمية، محو مطالبة الشعب اليهودي القديمة بأرض إسرائيل. وتحاول ظلما أن تقدم اليهود في صورة مستعمرين أوروبيين يجب طردهم.

وقد تبنى الكثيرون في المجتمع الدولي هذه الرواية الزائفة، التي تتناقض تماما مع التاريخ والقانون الدولي. وإذا قررت إسرائيل بسط سيادتها، فإنها ستفعل ذلك فيما يتعلق بالمناطق التي ظلت دائما مطالبة تاريخية وقانونية مشروعة لها.

إن الكتاب المقدس هو حجر الزاوية لديانات ما يُقدر بـــــ 14 مليون يهودي و 1.9 بليون مســلم و 2.3 بليون مســيحي في جميع أنحاء العالم؛ ولذلك، فلنرجع إليه. يصـــف الكتاب المقدس كيف قال الرب لإبراهيم: ”لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسـلك إلى الأبد.“ (الكتاب المقدس، سـفر التكوين 13: 15). وبعد أن وُعد بكل الأرض، اختار إبراهيم بناء منزل في الخليل، في قلب يهودا.

كما أن المطالبة اليهودية بأرض إسرائيل متجذرة في التاريخ. فمنذ أن قاد موسى شعب إسرائيل إلى خارج مصـر، عبر صـحراء سيناء، إلى أرض إسـرائيل عائداً إلى الأرض التي وعد الرب إبراهيم بها، عاش اليهود ومارسوا السيادة في أرض الميعاد. وحتى عندما دمر الرومان الهيكل الثاني في عام 70 للميلاد ونُفي اليهود من ديارهم، بقيت المجتمعات اليهودية في القدس وأماكن أخرى في وطننا.

وتنتشـــر القطع الأثرية التاريخية في أرجاء أرضـــنا وحول العالم، بما في ذلك خارج قاعة مجلس الأمن مباشـــرة، شـــاهدة على الصـــلة اليهودية بالأرض. وعلى قوس تيتوس في روما، يمكن للمرء أن يرى ”غنائم القدس“، وهي صـــورة للجنود الرومان يحملون الغنائم التي أخذوها من الهيكل اليهودي المقدس وهم ينفون اليهود من وطنهم. إن عمر تلك القطع الأثرية ليس 50 أو 100 سـنة، بل آلاف السـنين. وكذلك هو تاريخنا في أرض إســـرائيل. وطوال ذلك الوقت في الشـــتات، لم يتخل الشـــعب اليهودي مرة واحدة عن مطالبتنا بوطننا.

إن قصـــة عودة اليهود إلى أرض إسـرائيل في أواخر القرن التاسـع عشـر للانضـمام إلى إخوانهم وأخواتهم الذين لم يغادروا قط ليست قصـة شعب أجنبي يستعمر أرضـا أجنبية، بل قصـة إعادة توحيد شـعب أصلي في وطنه القديم.

وقبل وقت طويل من إنشـــاء السـلطة الفلســطينية وآلتها الدعائية، اعترف المجتمع الدولي بحقوق الشـعب اليهودي في أرضـه – وقد سـمعت زميلي، ممثل ألمانيا، يتحدث عن القانون الدولي. وفي وعد بلفور لعام 1917، أعلن البريطانيون هدفهم المتمثل في ”إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين“. ويشمل هذا الوطن القومي كامل أراضـي إسـرائيل، بما فيها يهودا والسـامرة. وخلال مؤتمر سـان ريمو، الذي شـكل الأســاس لنظام الانتداب الذي أنشـأته عصـــبة الأمم، تبنى الحلفاء وعد بلفور البريطاني. وفي عام 1922، حددت عصبة الأمم الأرض الواقعة غرب نهر الأردن بالكامل لتكون الأراضـي المخصصة لوطن يهودي.

وفي عام 1945، تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، وهو الوثيقة التأســيســية للمنظمة. وتنص الفقرة 1 من المادة 80 من الميثاق على أنه:

> ”لا يجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا الفصـــــل ولا تخريجه تأويلاً أو تخريجاً من شـأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شـعوب، أو يغير شـروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها.“

وبعبارة أخرى، فإن اعتراف عصـبة الأمم بحق الشـعب اليهودي في دولة في وطنه قد تم تبنيه مرة أخرى في أحد المصادر الرئيسية للقانون الدولي، وهو ميثاق الأمم المتحدة.

وأولئك الذين يعارضـون مطالبات إسرائيل القانونية في تلك الأراضـي يخطئون أيضـاً في توصـيف أي قرار محتمل من جانب إســرائيل ببســط ســيادتها على تلك الأراضـــي ويســمونه ”ضـــما“. وتنتج هذه الاعتراضات عن تبني رواية فلسطينية كاذبة، وليست نتاج تقييم للحقائق التاريخية والقانونية. فلنكن صادقين

وواضحين: إن منظمة التحرير الفلسطينية ليست دولة، ولم تكن دولة قط، ولم تكن لها السيادة في ذلك الإقليم قط – مطلقا.

وثمة اعتراض آخر نسمعه وهو أن تطبيق السيادة سيضر بالاستقرار الإقليمي. لقد سمعنا هذه الحجة مرات عديدة من قبل. وفي عام 1948، وقبل أن تعلن إسرائيل استقلالها، تم تحذيرنا من القيام بذلك لأن الرد سيعني نهاية الحلم بوطن يهودي. وفي عام 1967، بعد حرب الأيام الستة وتحرير القدس، تم تحذير إسرائيل من تداعيات بسط السيادة على مدينة القدس الموحدة. وفي عام 1981، وعلى الرغم من المعارضة المماثلة لما نسمعه اليوم، أعلن رئيس الوزراء بيغن تطبيق القانون الإسرائيلي في مرتفعات الجولان، مما ضمن قدرة إسرائيل على حماية نفسها من العديد من التهديدات في المنطقة. وحتى في عام 2018، كنا جميعا حاضرين في قاعة مجلس الأمن عندما نقلت الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس وتم تحذيرنا من الخطر الذي قد يشكله ذلك على استقرار المنطقة.

وستواصل إسرائيل تعزيز مصالحها الهامة، التي تشمل تحقيق سلام واقعي وآمن بين إسرائيل وجميع جيرانها، ولن تسمح للبعض في المجتمع الدولي بمحاولة تخويفنا بالتهديد بالعنف.

والاعتراض الأخير هو ما سمعناه اليوم – وهو أن تطبيق السيادة سينهي أي فرصة للمفاوضات، وأنا أتساءل: أي مفاوضات؟ أين هي المفاوضات؟ فالوزير المالكي يأتي إلى مجلس الأمن بدلا من التحدث معنا مباشرة. لماذا لا نلتقي في رام الله أو في القدس؟

لقد دعت إسرائيل السلطة الفلسطينية مرارا إلى طاولة المفاوضات. وحتى في المرات القليلة التي ردوا فيها على الدعوة، كان ذلك فقط لرفضها. لقد رفض الرئيس عباس كل صفقة عرضت عليه. بل إنه أدان خطة الرئيس ترامب للسلام قبل نشرها.

إن إلقاء اللوم على إسرائيل في عدم وجود مفاوضات ليس خطأ فحسب، بل إنه مدمر للسلام. إن الدول الأعضاء في الواقع تقوم، من خلال إلقاء اللوم على إسرائيل، بتسليح الرئيس عباس بآخر عذر في سلسلة طويلة من الأعذار لعدم الجلوس على طاولة المفاوضات. ولا يمكن التوصل إلى حل إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

والنقاش حول بسط السيادة الإسرائيلية على مناطق معينة في يهودا والسامرة لا يقف في طريق السلام. إن ما يقف في طريق السلام هو الرفض الفلسطيني والتشجيع الذي يحصلون عليه من البعض في المجتمع الدولي. وقد حان الوقت ليدرك الفلسطينيون أن الرفض استراتيجية خاسرة. لقد حان الوقت ليختار المجتمع الدولي الواقعية على الرفض.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو كاراسو

نشكر فرنسا على إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال وعلى إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في المناقشة المفتوحة اليوم. وكذلك نشكر المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته.

لقد أدت حكومة إسرائيلية جديدة اليمين في يوم الأحد، 17 أيار/مايو. وتتوق كوستاريكا إلى العمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة تأسيسا على صداقة قديمة تجمعنا. ونأمل أن تعيد الحكومة إطلاق عملية السلام في المنطقة وأن تعززها من خلال مفاوضات مباشرة وذات مغزى بين الطرفين استنادا إلى القانون الدولي.

غير أن كوستاريكا تود أن ترفع صوتها وتكرر الإعراب عن قلقنا البالغ، لا سيما إزاء بعض الأحكام الواردة في اتفاق الائتلاف بين الأحزاب السياسية التي شكلت الحكومة الحالية فيما يتعلق باحتمال قيام إسرائيل بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالاتفاق على ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد 1 تموز/يوليه يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يؤثر سلبا على حل الدولتين إذ يوقف كذلك استئناف المفاوضات ويهدد الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن الإقليميين. وفي ذلك الصدد، تود كوستاريكا أن تشدد على أربعة جوانب هامة.

أولا، تعيد كوستاريكا التأكيد على أنه ينبغي وقف جميع الإجراءات الانفرادية. فهذه التدابير لن تؤدي إلا إلى إحداث جراح أعمق وزيادة الاستياء وعدم الثقة العميقين أصلا اللذين يسودان في هذا النزاع. ولن تعترف كوستاريكا بأي تغييرات في حدود حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، باستثناء ما يتفق عليه الطرفان من خلال المفاوضات المباشرة.

ثانيا، ندعو إسرائيل وفلسطين إلى اتخاذ خطوات نحو استئناف مفاوضات مباشرة ومجدية وعادلة، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع مراعاة التطلعات والشواغل المشروعة لكلا الطرفين. ولن يمهد السبيل للسلام المستدام، لا لإسرائيل وفلسطين فحسب بل للمنطقة بأسرها، سوى حل مقبول لكلا الجانبين.

ثالثا، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك أعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض والأعمال الاستفزازية والخطابات التحريضية فيما بين الطرفين. وكذلك تدين كوستاريكا جميع أعمال العنف والوفيات والإصابات من كلا الجانبين. وينبغي إجراء تحقيق شامل في هذه الجرائم ومساءلة مرتكبيها.

وأخيرا، ندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ففي مناسبتين سابقتين، ضمت إسرائيل أرضا محتلة: القدس الشرقية في عام 1980 ومرتفعات الجولان السورية في عام 1981. وفي كلتا المناسبتين، أدان مجلس الأمن على الفور عمليات الضم، ولكنه لم يتخذ تدابير للاعتراض على الإجراءات الإسرائيلية. إن علينا نحن، المجتمع الدولي، مسؤولية قانونية وسياسية بالدفاع عن نظام دولي قائم على القواعد وبالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وفي الختام، تظل كوستاريكا ملتزمة بحل تفاوضي على وجود دولتين يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية. كما إننا ما زلنا ملتزمين بدعم التطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة وسيادة وإلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ في 4 حزيران/يونيه 1967. فحل الدولتين سيحل جميع المسائل التي طال أمدها، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحدود ووضع القدس كعاصمة للدولتين، وضمانات المساواة في الحقوق لجميع السكان.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: العربية]

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة بتولي فرنسا رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه الجاري. وأثمن موافقتكم على عقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري في ظل الظرف الدقيق الذي تمر به القضية الفلسطينية.

كما أوجه الشكر والتقدير على الإحاطة التي قدمت بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار رقم 2334 (2016)، كما أعرب عن تأييد مصر لبيان منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد.

في ظل ما يشهده العالم من تداعيات لأزمة جائحة كورونا وما تفرضه من تضامن بين الدول والشعوب كافة من أجل تخفيف آثار تلك الأزمة على المجتمعات والشعوب الأكثر عرضة لها، تظل الأزمات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط تتصاعد بالرغم من دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار في جميع الأزمات الدولية من أجل تهيئة الأجواء الملائمة لتسويتها.

وفي هذا الإطار، شهدت القضية الفلسطينية مزيدا من التراجع وتدهورت الأوضاع في الأراضي المحتلة، مع الأخذ في الاعتبار أنها ما زالت القضية العربية المركزية. وهي محورية للاستقرار في المنطقة، حيث لا يتصور أن تنعم منطقة الشرق الأوسط بأي قدر من الاستقرار طالما أن الشعب الفلسطيني لم ينل حقوقه المشروعة، خاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

وقد شهدت القضية الفلسطينية المزيد من التراجع في ظل تزايد وتسارع وتيرة الممارسات الإسرائيلية على الأرض، التي تهدف إلى فرض الأمر الواقع وتقويض حل الدولتين بصورة تجعل من إقامة الدولة الفلسطينية أمرا مستحيلا. فقد تواصلت الممارسات الإسرائيلية في مجال النشاط الاستيطاني، واستمرت سلطات الاحتلال في مصادرة المزيد من الأراضي وطرد المواطنين الفلسطينيين وهدم منازلهم والإعلان عن خطط لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية، بالإضافة إلى انتهاكات المستوطنين الإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

لقد ظلت مصر تؤكد دوما أهمية وقف تلك الممارسات ووضع حد لها من أجل تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين على أساس حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام والشرعية الدولية ومقرراتها. غير أن اتفاق تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة نص على توجه نحو ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية ابتداء من شهر تموز/يوليه المقبل بما يخالف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وجميع مرجعيات عملية السلام، بل ويقضي على حل الدولتين ويقوض فرص استئناف المفاوضات بين الجانبين.

إن مصر تشدد على أن توجه إسرائيل نحو ضم أراض فلسطينية أحادياً سوف يؤدي إلى المزيد من تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن تداعياته السلبية على أمن واستقرار المنطقة بأسرها على الرغم من المساعي الإقليمية والدولية الهادفة لتسوية أزمات المنطقة. كما أن قيام إسرائيل بضم الأراضي الفلسطينية سوف يمنح الذريعة للأصوات المتطرفة، بأن المفاوضات قد فشلت في تحقيق الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني خاصة حقه المشروع في تقرير مصيره، مما يسهم في تغذية دعوات

العنف والإرهاب في المنطقة، التي طالما عانت من تلك الظاهرة على مدى عقود، بالإضـــافة إلى تقويض الأصوات المعتدلة التي سعت دوما للتمسك بمبادئ السلام والعيش المشترك بين كافة الشعوب.

كما تؤكد مصـر على موقفها الثابت من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من خلال إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن ضرورة وقف كافة الممارسات أحادية الجانب التي تقوض السلام والاستقرار وتهدد حل الدولتين، فضلا عن دعم كافة المبادرات الهادفة للعمل على استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في أقرب فرصة ممكنة على أساس مقررات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها.

إن مصـر من منطلق حرصها على آمال وتطلعات شعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام، تدعو للاحتكام إلى صوت العقل والحكمة، والابتعاد عن كل ما من شأنه تقويض الاستقرار حفاظاً على مقدرات المنطقة وشعوبها، متطلعة لأن يعم الأمن والاستقرار والسلام منطقة الشرق الأوسط، أملاً وعملاً من أجل غدٍ أفضل لشعوب المنطقة وأجيالها المقبلة.

المرفق 23

بيان الممثل السامي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوسيب بوريل فونتيليس

أكتب إليكم، سيدي الرئيس بمناسبة اجتماع مجلس الأمن هذا الأسبوع بشأن الشرق الأوسط. وكما تعلمون، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما راسخا بحل تفاوضي وعملي يقوم على وجود دولتين ويأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لكلا الطرفين ويحترم المعايير الدولية وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016).

والاتحاد الأوروبي، بصفته عضوا في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لم يدخر جهدا لإحياء عملية تؤدي إلى مفاوضات مباشرة ومجدية بين الطرفين. وأجريت في الأيام الأخيرة محادثات مفتوحة وودية وبناءة مع عدد من كبار المحاورين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء المناوب بيني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني على اتصال وثيق مع القيادة الفلسطينية ومع الممثلين العرب الرئيسيين الآخرين، وأجريت أيضا بالتعاون مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، مناقشة مفيدة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط مع وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو.

وشددتُ في تلك المناقشات على معارضة الاتحاد الأوروبي لأي خطوات أحادية الجانب من أي من الطرفين، وخاصة احتمال ضم إسرائيل لأي جزء من الضفة الغربية. وإنني على اقتناع راسخ بأن من شأن مثل هذه الخطوات أن تقوض الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره لتحقيق رؤية لمنطقة تعيش فيها دولتان - إسرائيل وفلسطين - جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وفي آذار/مارس من هذا العام، أدلى الاتحاد الأوروبي ببيان بهذا المعنى في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، مشيرا بوضوح إلى أن ”من شأن أي ضم أن يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي“. والواقع أن أحد الأحكام القانونية الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، يتمثل في حظر حيازة الأراضي بالقوة.

ومن المهم أيضا القول بأن من شأن الضم الأحادي أن يلحق ضررا حقيقيا بآفاق التوصل إلى حل عملي يقوم على وجود دولتين. ومن المرجح أيضا أن يسبب صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي ويجعل تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في المستقبل أكثر صعوبة.

وستكون للضم الأحادي حتما عواقب قانونية على علاقات المجتمع الدولي بإسرائيل. وفي ذلك الصدد، فمن الواضح سلفا أن الاتحاد الأوروبي مسؤول بموجب القانون الدولي والقانون الأوروبي، بما في ذلك الالتزام - كما حدده مجلس الأمن - عن التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. ومن شأن أي ضم أحادي لأي جزء من الضفة الغربية أن يسبب مزيدا من المشاكل القانونية والعملية في ذلك الصدد.

وأكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مرارا وتكرارا الالتزام الثابت بأمن إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الكبيرة التي تواجهها في المنطقة. ولن نساوم في هذا. وأنا مقتنع أيضا بأن من شأن حل الدولتين التفاوضي والقابل للتطبيق وحده أن يحقق الأمن والسلام الدائمين للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وإن للاتحاد الأوروبي مصلحة أساسية في حل النزاع. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اتفاق سلام شامل يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان، فضلا عن مبادرة السلام العربية.

وينبغي أن نستفيد من الزخم الجديد لإحياء العملية. وأود أن أؤكد لمجلس الأمن أنني، بصفتي ممثل الاتحاد الأوروبي في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، سأواصل العمل مع كلا الطرفين ومع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية، ومع المجتمع الدولي الأوسع بأسره، دعما للتوصل إلى حل الدولتين التفاوضي على أساس المعايير الدولية المذكورة أعلاه، والذي يكفل المساواة في الحقوق للجميع.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، ماجد تخت رافانشي

في حين لا يزال احتلال فلسطين السبب الرئيسي لأزمة الشرق الأوسط، سيبدأ النظام الإسرائيلي فصلا جديدا في قمعه وجرائمه المستمرة بتنفيذ خطته الرامية إلى لضم أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة. وستؤدي هذه السياسة التوسعية إلى زيادة التدهور وتعقيد الوضع المتوتر أصلا في الشرق الأوسط، وستكون لها عواقب بعيدة المدى على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن احتلال الأراضي وحيازتها بالقوة محظوران وغير مقبولين بموجب القانون الدولي. وهذه قاعدة آمرة للقانون الدولي ولا يجوز التنصل منها. وسيكون ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكا جسيما للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتعدُّ هذه الخطة القمعية أساسا نتيجة للدعم المتواصل والمطلق الذي ما فتئت الولايات المتحدة تقدمه على مدى العقود السبعة الماضية لهذه السياسات التوسعية والممارسات غير القانونية للنظام الإسرائيلي. واستمر هذا الدعم بلا هوادة في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وفي تجاهل لجميع معايير السلوك الدولي وخرق لجميع مبادئ الإنسانية والأخلاق.

علاوة على ذلك تواصل الولايات المتحدة حماية النظام الإسرائيلي بصورة كاملة ومستمرة بإساءة استخدام مركزها بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وأفقدت المجلس فعاليته عمليا في التصدي لجرائم ذلك النظام. وشجع ذلك إسرائيل على ارتكاب المزيد من الجرائم في إفلات تام من العقاب وبمزيد من الوحشية. ومن الأمثلة الحية على ذلك استمرار بناء المستوطنات وتوسيعها والحصار اللاإنساني المستمر لقطاع غزة والانتهاك المنظم لسيادة سوريا ولبنان في تعارض تام مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولذلك أدى الدعم المستمر من جانب الولايات المتحدة للإجراءات غير المشروعة للنظام الإسرائيلي وتقاعس مجلس الأمن عن منع هذه الجرائم إلى عقود من الجرائم والعدوان والقتل والدمار في فلسطين والغزو المنظم لبلدان إقليمية أخرى، علاوة على تهديد الاستقرار والأمن الإقليميين.

كما أدى إلى استمرار تلاشي الثقة في مجلس الأمن والأمم المتحدة بصفة عامة.

وفي هذا المنعطف من العلاقات الدولية، الذي يتسم بتوجه مقلق نحو التراجع عن تعددية الأطراف القائمة على القواعد إلى نزعة أحادية محمومة قائمة على القوة، على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء التزام قانوني واضح ومسؤولية أخلاقية وأدبية جسيمة عن بذل كل ما في وسعهم لرفض الضم المزمع لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة فورا ومحاسبة النظام الإسرائيلي على جميع الجرائم التي ارتكبها خلال السنوات الـ 72 الماضية.

ولا ينبغي أن يقتصر ذلك على مجرد الرفض والإدانة الشفويين. يجب على جميع الدول، وفاء بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، أن تتجنب منح أي اعتراف بهذا الضم.

كما يجب إجبار النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية وكذلك الجولان السوري المحتل والأجزاء المحتلة من لبنان، وإنهاء الحصار المفروض على غزة منذ أكثر من عقد، ووضع حد لجميع أنشطته المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وفيما نقترب من الذكرى الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، يجب على المجتمع الدولي أن يبرهن على تصميمه على التمسك بالقيم والمثل والمقاصد النبيلة الواردة فيه.

وفي حين أن الأمم المتحدة قد حفزت على إنهاء اســـتعمار العديد من الدول، يجب عليها أن تفي بمسؤولياتها عن إعمال الحقوق الأصيلة للفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في كل فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا السياق، يجب على مجلس الأمن الوفاء بمسؤولياته عن منع جرائم وتهديدات النظام الإسـرائيلي وأن يدعم، عمليا، الإعمال الكامل لجميع حقوق الشـعب الفلسـطيني غير القابلة للتصرف.

المرفق 25

بيان وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن، أيمن الصفدي

منذ بداية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، اعترفت قرارات مجلس الأمن بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. واليوم، فإن جهودنا الجماعية والمشتركة لتحقيق سلام عادل ودائم للفلسطينيين على أساس الحل القائم على وجود دولتين معرضة للخطر. إن منع ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وتهيئة الآفاق لاستئناف العمل من خلال المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين نحو تحقيق دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، هما من الأولويات الملحة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييد الأردن الكامل لنداء الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يحذر من تداعيات أي ضم أحادي الجانب لأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يجب ألا يحدث الضم. سيكون الضم انتهاكا صارخا للقانون الدولي، حجر الزاوية في نظامنا العالمي. وأي خطوة أحادية الجانب ستنتهك القانون الدولي والقرارات الدولية وأسس الأمم المتحدة. فالضم من شأنه أن يحرم جميع شعوب المنطقة من حقها في العيش في سلام. يجب ألا يمر الضم دون رد، لأنه إذا حصل لن يكون هناك سوى صراع أكثر شراسة؛ وسوف يجعل من الفصل العنصري المؤسسي حتمية؛ وسوف يقلل من جميع الفرص لإحلال سلام إقليمي دائم وشامل.

لا يمكننا أن نغض الطرف عن التدابير الإسرائيلية الأحادية الجانب، مثل التهديد بضم الأراضي الفلسطينية، وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتعدي على الأماكن المقدسة في القدس - وكلها تهدف إلى فرض حقائق جديدة على الأرض. يدين الأردن هذه التدابير بوصفها انتهاكا للقانون الدولي وأعمالا استفزازية من شأنها أن تدفع المنطقة نحو مزيد من النزاع والتوتر.

إن تحقيق سلام عادل ودائم يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو خيار استراتيجي أردني وفلسطيني وعربي. وأي سيناريو آخر يشكل تهديدا للسلام ولنا جميعا في المنطقة. إننا نقف عند مفترق طرق حاسم - إما أن ننزلق أكثر في هاوية الصراع واليأس، أو أن ننقذ السلام الذي هو ضرورة إقليمية ودولية. وسيواصل الأردن العمل مع البلدان العربية والمجتمع الدولي صوب تحقيق سلام عادل ودائم.

وأؤكد مجددا دعم الأردن لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام، جنبا إلى جنب، مع إسرائيل، على أساس حل الدولتين، وتُحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي. ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام شامل ودائم.

ونشدد على ضرورة الإسراع في إجراء مفاوضات جادة ومباشرة لحل جميع قضايا الوضع النهائي في إطار حل شامل وفقا للمرجعيات المقررة ومبادرة السلام العربية والقانون الدولي.

وعلى الذين يؤمنون بالسلام أن يرفعوا صوتهم ضد الضم. وعلى جميع الذين يريدون إنهاء الصراع أن يعملوا على منع الضم. إن منع الضم يحمي السلام. يجب أن نعمل، ويجب أن نعمل الآن، قبل فوات

الأوان. وستواصل المملكة العمل مع جميع أعضاء المجلس، والشركاء والأصدقاء لتحقيق السلام العادل والدائم، على أساس القانون الدولي والحل القائم على وجود دولتين. إن هذا السلام العادل هو حق لجميع شعوب الشرق الأوسط، وهو أساس الاستقرار الإقليمي ولا بد منه للأمن العالمي.

المرفق 26

بيان وزير الخارجية والمغتربين في لبنان، ناصيف حتّي

[الأصل: بالعربية]

تنعقد جلسة مجلس الأمن هذه في لحظة مفصلية، على وقع توجّه سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ مخططاتها التي أعلنت عنها مراراً بضم أجزاء من الضفة الغربية بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت والأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات وجوارها، تنفيذا لسياستها التوسعية على حساب قيام الدولة الفلسطينية المستقلة عاصمتها القدس الشرقية على خط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وهو كما تعلمون، الشرط الأساسي لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

فعملية الضم تشكل خرقًا فاضحًا للقوانين الدولية ولمبادئ وقرارات الأمم المتحدة، وستكون ضربة لفرصة السلام في المنطقة ولمصداقية المجتمع الدولي. وستشكل نكبة جديدة على الشعب الفلسطيني وأمنه ومستقبله وسرقة موصوفة لأرضه ومياهه ومقومات اقتصاده، وستنعكس سلباً على الجميع.

وقد جاء تقرير الأمين العام (S/2020/555) ليعكس واقع الحال اليوم؛ مفنداً من جهة استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي أدانها قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر عام 2016 واعتبرها دون أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة كبرى أمام حل الدولتين وتحقيق السلام العادل والشامل. ومحذراً من جهة أخرى من التداعيات الخطيرة لخطة الضم على الأمن والسلم.

إن لبنان يساند القضية الفلسطينية لأنها قضية حق مهما طال الزمن، ويدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وعلى رأسها حق العودة المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 194 (د-3)، وهو الذي استقبل مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، رغم صعوبة أوضاعه الداخلية، مقدماً لهم الرعاية الإنسانية الأساسية بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تشهد اليوم حملة مستهدفة بهدف تصفيتها وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين. ونحن نحذر من المسّ بولايتها، لا لكونها شريان حياة لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني وحسب، بل لما لها من أهمية جوهرية في حفظ الاستقرار في المنطقة.

إن المطلوب اليوم تحرك على كافة المستويات في الأمم المتّحدة وكافة المنتديات الدولية ومن خلال الاتصال مع القوى الدولية والدول الصديقة لإنقاذ عملية السلام وإعادة تفعيلها على أسس مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تم اعتمادها في بيروت، والقائمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، وذلك ضمن إطار زمني محدد. وأود أن أذكر في هذا المجال أن على اللجنة الرباعية الدولية التحرك فوراً من خلال عقد اجتماع عاجل وتحمل مسؤولياتها في مواكبة إعادة إطلاق عملية السلام على الأسس والشروط التي أشرنا إليها.

إن الوقت يعمل ضد السلام وتستغل إسرائيل ذلك لإحداث تغييرات أساسية على كافة الأصعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بغية إلغاء قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وهو الشرط الأساسي لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. المطلوب في هذا الزمن من الجميع التحرك العاجل والمستمر

والفعّال لتحقيق السـلام على أسـاس المرجعيات المبدئية والقانونية التي أكدنا عليها، فالسـلام ليس مصـلحة فلسطينية وعربية فحسب بل هو مصلحة إقليمية ودولية.

المرفق 27

بيان نائب المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، خالد محمد المنزلاوي

[الأصل: بالعربية]

أود بدايةً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة فرنسا لأعمال مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه داعماً جهودكم الحثيثة في إدارة أعمال المجلس ومتمنياً لكم دوام التوفيق.

سيحتفل العالم بعد يومين بالذكرى الـ 75 لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة الذي تعاهدت فيه الدول على حفظ الأمن والسلم في مختلف دول العالم، الميثاق الذي تعاهدت فيه الدول على نصرة الحق والوقوف أمام الظلم ورد المعتدي.

وفي الوقت الذي تتهيأ فيه الدول الأعضاء للاحتفال بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياستها الاستيطانية الاستفزازية في الأرض الفلسطينية المحتلة، غير مكترثة بكل المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الأربع وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تحظر الاستيطان وتمنع المساس بالحقوق والأملاك المدنية والعامة، من خلال بناء المستوطنات وتشريع البؤر الاستيطانية القائمة. إن محاولات إسرائيل ضم مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغور الأردن يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن شأن هذه الخطوة أن تقضي على كل فرص التوصل إلى سلام دائم وشامل.

وفي هذا الصدد، تستنكر المملكة العربية السعودية جميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة وغير القانونية، المتمثلة في محاولات السلطات الإسرائيلية مؤخراً ضم أجزاء وأراض من الضفة الغربية، خاصة في غور الأردن، في محاولة منها لفرض واقع جديد في الأرض المحتلة. وسيؤدي ذلك إلى صدام كبير تصعب السيطرة عليه، فضلاً عن رفض المحاولات الإسرائيلية التي تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية وتهجير شعب بأكمله وإلغاء حقه في أرضه ومقدساته وحرمانه من حقوقه الأساسية في العيش، لتتبوأ إسرائيل المركز الأول في انتهاك حقوق الإنسان في العالم.

ستظل المملكة العربية السعودية على عهدها بالدفاع عن قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف التي كفلتها له الشرعية الدولية. ويؤكد بلدي على تمسكه بثوابت القضية الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما وتشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط خياراً استراتيجياً لإنهاء أحد أطول وأعقد الصراعات التاريخية التي شهدها العالم المعاصر، وهو الصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين ووفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002 التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي ومجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهما تجاه نصرة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، عبر إحقاق الحق وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة التي كفلتها له القرارات الدولية، والتصدي بحزم للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ما يمثل منهجاً في عدم الاكتراث بالإرادة الدولية، وسلوكاً يقوض كل فرصة من فرص السلام ويطفئ كل بارقة أمل للتوصل إلى سلام دائم وشامل في منطقة عانت ولا زالت تعاني من عدم الاستقرار.

ويرحب بلدي برفع تحالف دعم الشرعية في اليمن من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالأطفال والنزاع المسلح لعام 2020 (S/2020/525)، المتعلقة بالأطراف التي اتخذت تدابير تهدف لتحسين حماية الأطفال. إن هذه الخطوة تعكس مدى قدرة دول التحالف على تقديم نموذج يقتدى به في حماية الأطفال خلال النزاعات المسلحة، كما تعد دليلاً على التزام التحالف بحماية الأطفال وجدوى التدابير الهامة والمستمرة التي يتخذها لتعزيز حمايتهم في النزاع القائم في اليمن، وفقاً للمرجعيات الدولية.

وإيماناً بأهمية حل النزاعات بالطرق السلمية ودعم جميع المساعي الكفيلة بتحقيق ذلك، استجاب تحالف دعم الشرعية في اليمن لدعوة الأمين العام الأخيرة لوقف إطلاق النار في اليمن. كما أيد بلدي دعوته لوقف إطلاق النار العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا ودعم جهود مبعوثه الخاص في اليمن من أجل الدفع بالعملية السياسية، واستكمالا لدور المملكة ودول التحالف في حل النزاع اليمني وجهودهم الكبيرة في تنفيذ اتفاق الرياض، نرحب باستجابة الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي لطلب التحالف وقف إطلاق النار الشامل ووقف التصعيد وعقد اجتماع بالمملكة للمضي في تنفيذ الاتفاق من أجل عودة الأوضاع إلى طبيعتها، لتوحيد الشعب اليمني ورأب الصدع بين مكوناته ودعم مسيرته لاستعادة دولته وأمنه واستقراراه وسلامة ووحدة أراضيه.

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي يقوم بها بلدي من أجل استعادة الشعب اليمني لدولته، ولدعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن من أجل الدفع بالعملية السياسية للوصول إلى الحل المنشود وفقاً للمرجعيات الثلاث: وهي المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار 2216 (2015)؛ إلا أن المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران تأبى إلا أن تثبت حقيقة توجهاتها اللاأخلاقية من خلال الهجمات الإرهابية السافرة المستمرة على المدنيين والأعيان المدنية في المملكة والتي كان آخرها إطلاق 8 طائرات دون طيار مفخخة و 3 صواريخ بالستية لاستهداف الأعيان المدنية والمدنيين بالمملكة، مما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية ورفض كافة المبادرات التي قدمها التحالف لوقف إطلاق النار وخفض التصعيد.

وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته والوقوف بحزم من أجل وقف عدوان المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران على المدنيين والأعيان المدنية في المملكة، ومن أجل إجبار هذه المليشيات على الانخراط بصدق في جهود خفض التصعيد وعدم عرقلة جهود الأمم المتحدة الساعية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن وفقاً للمرجعيات الثلاث وتجنيب الشعب اليمني المزيد من المعاناة.

المرفق 28

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

يُمثل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة دليلاً صارخاً على ما تواجهه مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة من تسييس وتلاعب وازدواجية فاضحة في المعايير.

فبالرغم من أن القضية الفلسطينية قد رافقت الأمم المتحدة منذ الأيام الأولى لنشأتها، وبالرغم من اعتماد مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى لمئات القرارات التي تؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، وعلى الرغم أيضاً من عقد مجلس الأمن لمئات الجلسات حول هذه المسألة منذ إقراره للنظر في بند "الحالة في الشرق الأوسط" بشكل شهري، قبل ما يقارب العقدين، فقد ذهبت هذه الجهود أدراج الرياح جرّاء استهتار إسرائيل بالأمم المتحدة وبقرارات المجلس، وفي مقدمتها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، ورفضها الانصياع لها في ظل الدعم الذي تلقاه من بعض الدول الأعضاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يساهم في إطالة أمد الاحتلال ووقوع المزيد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وأعمال العدوان وتهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد شجع عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها البعض على محاولة التنصل من الالتزامات القانونية والمرجعيات المعتمدة والسعي لقلب الحقائق وتكريس الاحتلال، وهذا ما تجلى فيما شهدناه خلال الأشهر الماضية من تصرفاتٍ انفرادية استفزازية تتمثل في قيام الإدارة الأمريكية باعتبار القدس المحتلة عاصمةً لإسرائيل، ثم إعلانها عما أسمته "الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية" على الجولان السوري المحتل، وصولاً إلى محاولة سلطات الاحتلال ضم أراضٍ في الضفة الغربية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية، ومعها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، إدانتها القوية لهذه القرارات وتعتبرها مجرد تصرفٍ أحادي الجانب صادر عن طرفٍ لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية، ليُقرِّر مصائر شعوب العالم أو ليتصرَّف بأراضٍ هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة.

وتستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ممارساتها الممنهجة والخطيرة الهادفة لمحاولة تكريس سيطرتها وفرض إرادتها على الجولان السوري المحتل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: السعي لتنظيم انتخابات محلية غير شرعية فيه ومصادرة أراضي السوريين لإقامة مشروع بناء مراوح عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية وإبرام عقود ومنح تراخيص لنهب ثرواته الطبيعية وإجبار أهلنا في الجولان على تسجيل أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية الإسرائيلية تحت طائلة مصادرة أراضي المعترضين على ذلك، ومواصلة أعمال الاستيطان والإعلان عن إقامة مستوطنة جديدة في الجولان السوري المحتل باسم "هضبة ترامب Trump Heights"، كمكافأة من رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي للرئيس الأمريكي ترامب على انتهاكه لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي باعترافه مُنفرداً بما أسماه "سيادة إسرائيل" على الجولان السوري المحتل، وهي كلها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الذي يتعامل معه البعض بازدواجية فاضحة في المعايير وبنفاق فاق كل الحدود.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على أن سياسة الاعتقال التعسفي والمحاكمات الصورية، التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلي تأتي ضمن سلسلة الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل على مدى أكثر من خمسة عقود من احتلالها للجولان السوري. وترفض سورية، في هذا السياق، الحكم الجائر التعسفي الصادر عن قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 10 حزيران/يونيه، والقاضي بالسجن لمدة 3 أعوام بحق المناضلة نهال سليمان المقت، شقيقة الأسير المحرر صدقي المقت، وهي من أهالي بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل. إن هذا الحكم غير قانوني وباطل لأنه صادر عن قوة احتلال غير شرعية، ويأتي استكمالا للممارسات القمعية والتعسفية بحق أبناء الجولان المحتل وعقاباً لهم على مواقفهم الوطنية وتمسكهم بأرضهم ووطنهم وهويتهم السورية.

ختاماً، تؤكد حكومة بلدي أن الجولان السوري المحتل جزءٌ لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وأن استعادته إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، وبكافة السبل التي يكفلها القانون الدولي، ستبقى الأولوية للسياسة السورية والبوصلة التي لن تحيد عنها.

وتكرر سورية تأكيدها أيضاً دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار 194 (د-3) لعام 1948. وتجدد مطالبتها بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

المرفق 29

بيان وزير خارجية تركيا، مولود جاويش أوغلو

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الدوري الشامل عن تنفيذ القرار 2334 (2016) (S/2020/555). ويسجل التقرير مرة أخرى بوضوح أن المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وأنها إحدى أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق حل الدولتين، وكذلك دون إحلال السلام العادل والشامل.

ونقدر بصفة خاصة تأكيد التقرير على استمرار استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة غير المشروعة ضد الفلسطينيين، وكذلك عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها وعلى تزايد وتيرة حوادث عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين. وتستحق نتائج وتوصيات التقرير أن تدرسها الدول الأعضاء دراسة مستفيضة.

إن استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة ضد المدنيين والاعتقالات التعسفية ومحاولات تقويض مركز القدس والحصار اللاإنساني في غزة والمستوطنات غير القانونية، هي جميعا أجزاء من نمط متكرر يحد بشدة من الحقوق والحريات الأساسية للفلسطينيين.

وخلال السنوات القليلة الماضية، كثفت إسرائيل توسيع المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. والمستوطنات تقوض منظور حل الدولتين وتضع الأساس لضم تلك المناطق. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمنع إسرائيل من مواصلة توسيع تلك المستوطنات غير القانونية.

كما نتفق مع ملاحظة الأمين العام ذات الصلة بأن الفلسطينيين يواجهون الآن أيضا آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته لدولة فلسطين. واستنادا إلى ذلك الفهم، قدمت تركيا 15 طنا من الإمدادات الطبية إلى دولة فلسطين وتخطط لتقديم مساعدة مباشرة إضافية للميزانية بقيمة 5 ملايين دولار.

ولا تزال الحالة في غزة هشة بشكل خاص. وكإجراء طارئ، نُقل مستشفى الصداقة التركي - الفلسطيني في غزة إلى الجامعة الإسلامية بغزة لاستخدامه كمركز للحجر الصحي. غير أن سكان غزة لا يزالون عرضة لحصار لا إنساني من قبل إسرائيل. والظروف الإنسانية في المنطقة غير مستدامة وغير مقبولة وليست في صالح أي من الأطراف المعنية. والحاجة إلى تلبية احتياجات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في قطاع غزة آخذة في الازدياد. ولا يمكن القيام بذلك بفعالية في الوقت الذي يظل فيه الحصار الحالي ساريا. ولا بد من وضع حد لسياسة العقاب الجماعي هذه.

ولا يمكن تحقيق السلام والازدهار في الشرق الأوسط إلا من خلال الحل القائم على وجود دولتين، الذي سيمهد الطريق لحل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، فإن التحدي الأكثر إلحاحا هو خطط الحكومة الإسرائيلية غير القانونية لضم الضفة الغربية. وسيشكل الضم انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا يعني نهاية الحل القائم على وجود دولتين إلى الأبد. ومن شأن ذلك أن يزيد من مظالم الفلسطينيين ومعاناتهم على

أيدي السلطة القائمة بالاحتلال. إن الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني لا يستحقان التضحية بهما من أجل سياسات إسرائيل الوقحة المتمثلة في العنف والاحتلال.

وفي الواقع، اعترضت أغلبية ساحقة من المجتمع الدولي على خطط إسرائيل. ومؤخرا، وجه اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في 10 حزيران/يونيه، رسالة قوية ضد مبادرات إسرائيل الرامية إلى الضم، وقدم دعمه الكامل للشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق العدالة. وينبغي أن يدعم جميع أعضاء المجتمع الدولي هذه الرسالة لمنع إسرائيل من اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة.

ونغتنم هذه الفرصة لنحث مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية على أن توقف فورا أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وألا تمضي قدما في خططها غير القانونية للضم.

وعلى المجتمع الدولي أن يحافظ على دعمه لحل الدولتين، الذي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة الأراضي على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وتركيا على أهبة الاستعداد للإسهام في جميع الجهود الدولية لتحقيق ذلك الهدف.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن يكفل له العيش في فلسطين حرة في سلام وكرامة. وتركيا، كما هو الحال دائما، ملتزمة التزاما راسخا بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني بكل ما أوتيت من قوة.

المرفق 30

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم هذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

في البداية، أشكر فرنسا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر وعلى إتاحة الفرصة لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة. إن قضية فلسطين هي الشغل الشاغل للمسلمين في جميع أنحاء العالم، وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها معه.

وقد أعربت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مرارا عن قلقها إزاء الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما فيما يتعلق بتشييد إسرائيل للجدار، ومواصلة بناء المستوطنات وتوسيعها، ومصادرة الأراضي وضمها، وهدم المنازل والممتلكات، فضلا عن التشريد القسري للمواطنين الفلسطينيين. والخطة الحالية التي تنظر فيها الحكومة الإسرائيلية لضم مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة من جانب واحد مبكرا في غضون أسبوع من الآن، تتطلب اهتمامنا الخاص والعاجل اليوم. واستجابة لتلك الخطة، اتخذ وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في 10 حزيران/يونيه قرارا يرفض فيه تهديد إسرائيل بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، ويحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع خطة الضم، بما في ذلك بإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع أعمالها غير القانونية.

وتؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أن ضم الأراضي الفلسطينية من شأنه أن ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القراران 478 (1980) و 2334 (2016). وتحذر مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي من أن تنفيذ هذه الخطة غير القانونية الأحادية الجانب سيقوض إعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ عقود للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وآفاق تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد بأنه سيكون لأي ضم عواقب وخيمة على استقرار وأمن المنطقة وخارجها.

ولذلك، تشدد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي على الحاجة الملحة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا جادة لوقف خطة الضم غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل من أجل إنقاذ آفاق السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تعترف الدول بالوضع غير القانوني الناجم عن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وألا تقدم أي معونة أو مساعدة لأنشطة الاستيطان غير القانونية. وفيما يتعلق بالقرار 2334 (2016)، تكرر مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي دعوتها إلى الدول أن تميز، في تعاملاتها ذات الصلة، بين أراضي دولة إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتدعو مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتصدي لخطة الضم الإسرائيلية التي تقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي دائم وفقا لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتكرر منظمة المؤتمر الإسلامي مطالبتها بأن تحترم إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، وأن تمتثل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونحث المجتمع الدولي، في سياق التصدي لهذا التهديد بالضم، على أن يعتبر أيضا أن التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تفاقمت جراء وباء فيروس كورونا. ونشجع، على وجه الخصوص، على دعم خطة الاستجابة التي وضعها الاتحاد العالمي للاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والميزانية البرنامجية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والنداء العاجل من أجل اللاجئين الفلسطينيين الذي وجهه المجلس.

وفي الختام، تؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي الحاجة الملحة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وإعمال حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والسيادة على أراضي دولة فلسطين، على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.
